

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٠٧

الأربعاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايونوف
	إسبانيا	السيدة بيدروس كاريتيرو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد لي يونغ شينغ
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مولفين
	نيوزيلندا	السيدة شوالجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1616385 (A)



ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم طرائق وعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2016/441)

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الألية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2016/453)

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2016/454)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم أساليب عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2016/441)

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2016/453)

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2016/454)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: القاضي كارمل أجيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/441، التي تتضمن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم طرائق وعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2016/453، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. علاوة على ذلك، أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/454، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

أعطي الكلمة الآن للقاضي أجيوس.

فيها بشكل نهائي في ٣٠ حزيران/يونيه، كما وعدت المجلس في كانون الأول/ديسمبر.

فيما يتعلق بمحاكمة السيد غوران هادزيتش، يذكر المجلس أنه في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ارتأت الدائرة الابتدائية، بقرار بالأغلبية، أن الحالة الصحية للمتهم تسمح بمثوله أمام المحكمة، لكنها قررت تأجيل محاكمته لمدة ثلاثة أشهر أولية قابلة للتجديد واستمرار إطلاق سراحه المؤقت. وطعن الإدعاء في ذلك القرار، وفي ٤ آذار/مارس، وافقت دائرة الاستئناف، برئاسة، على الطعن بشكل جزئي. وطالبت دائرة الاستئناف، في جملة أمور، الدائرة الابتدائية بإعادة تقييم الحالة الصحية للمتهم في أقرب وقت ممكن لبيان مدى لياقته للمثول أمام المحكمة. وفي ٢٤ آذار/مارس، وفي نسخة منقحة أودعت في ٥ نيسان/أبريل، ارتأت الدائرة الابتدائية، بقرار بالأغلبية، أن المتهم غير قادر صحياً على المثول أمام المحكمة وأوقفت سير الدعوى إلى أجل غير مسمى. ويمكنني أن أطلع أعضاء مجلس الأمن على أنني، شخصياً، كنت أراقب التطورات في قضية هادزيتش خلال كل تلك الفترة، ويرجع ذلك، أساساً، إلى أن الحالة المرضية للمتهم قد بلغت مرحلة متقدمة. ومع ذلك، فقد طرأت بعض التطورات منذ صدور التقرير بشأن استراتيجية الإنجاز الذي أود تحديثه للأعضاء.

أولاً، فيما يتعلق بالقضاة في هيئة المحكمة، فقد أحطت المجلس علماً في أيار/مايو بنقل قاض واحد إلى المحكمة الجنائية الدولية اعتباراً من ١ أيار/مايو لكي يتولى مهامه كقاض هناك، بينما ستبقى خدماته متاحة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا للنظر في أي مسائل متعلقة بقضية هادزيتش. وفي الوقت نفسه، أبدى القاضيان الآخريان في هيئة المحكمة استعدادهما لاستكشاف حلول لا يترتب عليها أي نفقات إضافية بالنسبة لراتبيهما خلال فترة توقف المحاكمة لوقت غير

القاضي أجبوس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيراً أن أحاطب مجلس الأمن مرة أخرى كرئيس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن أفعل ذلك في ظل رئاسة فرنسا. وأود أن أشكر الرئيس على الاهتمام الذي أولته بلاده، ولا تزال توليه، للمسائل التي تطرحها المحكمة على المجلس حالياً.

في تقرير المحكمة بشأن استراتيجية الإنجاز (S/2016/454، المرفق)، المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦، سوف يجد الأعضاء بياناً شاملاً بالأنشطة يغطي الأشهر الستة الماضية. وإضافة إلى ذلك التقرير، اسمحوا لي أن أقدم لمحة موجزة بشأن الوضع الحالي للمحكمة والتدابير المتخذة لإكمال ولايتها وكفالة الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

نحن بصدد استعراض أداء المحكمة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز في الوقت الأمثل فيما يتعلق بالنتائج. ويسرني أن أحيط المجلس علماً أنه منذ قدمت إحاطتي الإعلامية السابقة للمجلس (انظر S/PV.7574)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنجزنا كل القضايا التي كان من المقرر الانتهاء منها في غضون الفترة المشمولة بالتقرير في الوقت المحدد. وصدرت الأحكام في قضية استئناف ستانيسيتش وسيما توفيتش وفي محاكمة كل من رادوفان كراديتش وفويسلاف سيسلي. بالإضافة إلى ذلك، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدر قضاة دائرة الاستئناف الحكم النهائي في أكبر قضية استئناف تفصل فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الإطلاق، وهي قضية نيراماسوهوكو وآخرون، المعروفة بقضية بوتاري. وبعد صدور تلك الأحكام، هناك الآن فحسب قضيتان منظورتان، وتعلقان بشخصين، فضلاً عن قضيتي استئناف، تتعلقان بثمانية أشخاص. وإحدى قضيتي الاستئناف هاتين، وهي قضية ستانيسيتش وسيما توفيتش، من المقرر أن يتم الفصل

الآن أي فارين من وجه المحكمة الجنائية الدولية من المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

ومع ذلك، يوجد حالياً في إحدى القضايا المتعلقة المتصلة بانتهاك حرمة المحكمة، ثلاثة متهمين محالين إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تنفذ بعد أوامر إلقاء القبض عليهم وهم: بيتار جوجيتش، وجوفو أوستوجيتش، وفيريك راديتا. وأكد على أن أوامر إلقاء القبض صدرت خلال الأشهر الـ ١٦ الماضية، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦، أبلغ ممثل جمهورية صربيا الدائرة الابتدائية بحكم محكمة ابتدائية صادر في نفس التاريخ، عن قاض منفرد لدائرة جرائم الحرب في المحكمة العليا في بلغراد، قضى بأن شروط التسليم والقبض على المتهمين لم تستوف. وأكدت هذا الحكم في ١٨ أيار/مايو دائرة مؤلفة من ثلاثة قضاة من المحكمة ذاتها، وأبلغت جمهورية صربيا المحكمة الدولية بكلا الحكمين في ٢٠ أيار/مايو.

ويضرب التدخل في إقامة العدل في صميم ما سعى مجلس الأمن والمحكمة الدولية بشق الأنفس وبتكلفة كبيرة لبنائه معاً منذ مولد المحكمة الدولية، وهو يؤدي إلى تقويض قدرة المحكمة على القيام بعملها بكفاءة وإنصاف. ومن الأهمية بمكان أن القاضي الوحيد في صربيا الذي قرر الآن أن شروط إحالة المتهمين الثلاثة لم تستوف هو القاضي نفسه الذي قرر العكس تماماً قبل ثماني سنوات في قضية بيتكوفيتش. إن هناك خلافاً.

ومن الأمور الهامة أيضاً أن المحكمة العليا في بلغراد الآن، خلافاً لقراراتها السابقة، ولدهشتي الهائلة، أكدت أنه ليس على صربيا واجب التعاون مع المحكمة الدولية بشأن المسائل المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة. وهذا أمر مثير لكثير من الانزعاج ويجعل من الضروري أن أعرب عن شواغلي الجدية. وأعتبر هذا التطور خطوة خطيرة إلى الوراء من الوضع

محدد. وبينما كانت الترتيبات جارية مع القاضيين، وفي ١٩ أيار/مايو، قدم المدعي العام اقتراحاً لإنهاء إجراءات الدعوى رسمياً في قضية هادزيتش. وقد استجاب الدفاع، ووافق أيضاً على وجوب إغلاق ملف القضية. وأتوقع أن تصدر الدائرة الابتدائية قراراً بهذا الشأن في القريب العاجل. ونأمل أن يتم ذلك قبل نهاية الشهر الحالي.

وبعد إصدار أحكام الاستئناف في قضية ستانيسيتش وزوبليانين والإنهاء المرجح لقضية هادزيتش، تنتهي المهام المناطة بأربعة من قضاة المحكمة ويتبقى لديها ما مجموعه سبعة قضاة. وتماشياً مع الخطط الحالية لتقليص حجم المحكمة، فإن موظفيها المنتدبين لتلك القضايا إما أن يتركوا المحكمة بعد الانتهاء من تلك القضايا أو أن يعاد انتدابهم للعمل في قضايا أخرى.

وفيما يتعلق بمحاكمة ملاديتش، يسرني ذلك التقدم المحرز فيها بما سرور، وبوسعي التأكيد على أن التوقعات الحالية بشأن الانتهاء منها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لم تتغير. بالنسبة لاستئناف برليتش وآخرون، أود مرة أخرى أن أسترعي انتباه المجلس إلى كونها قضية الاستئناف الأكبر حجماً في تاريخ المحكمة على الإطلاق، وأنها لا تتطلب الوقت فحسب، بل تتطلب توفير موارد كافية دون انقطاع أيضاً. ويمكنني أنؤكد للأعضاء أن دائرة الاستئناف، وأنا قاضيها الرئيس، لا تزال ملتزمة تماماً بالانتهاء من القضية بحلول ذلك التاريخ. ويسرني أن أشير إلى أن التاريخ المتوقع للانتهاء منها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لم يتغير منذ حددته للمجلس لأول مرة، في تقرير استراتيجية الإنجاز الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو ما تأكد في كل التقارير اللاحقة.

أود الآن أن أنتقل إلى المسائل المتعلقة بازدراء المحكمة. فكما لا يخفى على المجلس، بعد إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، في عام ٢٠١١، لم يعد هناك

المحدد. وفي السنة قبل الأخيرة لعمليتنا، يواصل الموظفون ذوو الخبرة مغادرة المحكمة لشغل وظائف أكثر أماناً، ولا شك أن معدل التناقص سيزداد مع اقتراب نهاية العملية.

وتبذل المحكمة كل ما في وسعها للاحتفاظ بموظفيها، ولكن بدون تقديم المساعدة المناسبة واتخاذ التدابير الملموسة قد تواجه المحكمة مشاكل خطيرة. وسيكون أثر تناقص الموظفين ضاراً بصفة خاصة في النصف الثاني من السنة الأخيرة للمحكمة. وناشد رؤساء المحكمة السابقون وشخصي الأمانة العامة ومجلس الأمن والجمعية العامة مساعدتنا في تنفيذ استراتيجيات استبقاء الموظفين. ومرة أخرى أدعو المجلس إلى مساعدتنا قبل أن نصل إلى نقطة اللاعودة. وبصفتي رئيس المحكمة، أتحمل المسؤولية النهائية عن ضمان الانتهاء من جميع القضايا وإغلاق أبواب المحكمة نفسها في الوقت المحدد. كما أتحمل المسؤولية عن كفالة أن يعمل موظفونا الإداريون والقضاة المؤهلون تأهيلاً عالياً في ظل ظروف محفزة وأيضاً مرضية على المستوى التعاقدية. وسيكون من الضروري منح المحكمة إمكانية التنبؤ المناسبة بتزويد الموظفين بالحوافز، ومن بينها منحة نهاية الخدمة، إذا أردنا الإبقاء على نوعية عالية الجودة من الموظفين والقدرة على إحتتام جميع أعمالنا القضائية في الوقت المحدد. وهذا الفصل الأخير من عمر المحكمة لا يمثل ظروفًا تشغيلية عادية بل ظروفًا استثنائية تستدعي أو تتطلب معالجات استثنائية.

وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأعمال الرائعة التي اضطلع بها زملائي - جميع قضاة المحكمة الدولية - فضلاً عن الإسهام الهائل الذي قدمه موظفو المحكمة في ضمان الانتهاء من القضايا في الوقت المحدد. وعلى وجه الخصوص، أود أن يدرك أعضاء مجلس الأمن الدور البالغ الأهمية الذي اضطلع به الموظفون نحو الوفاء بمواعيد إنجاز المحاكمات في قضايا ستانيسيتش وسيما توفيتش وبوتاري وكارادجيتش وشيشيلي

الراهن بشأن التعاون مع المحكمة الدولية وتجاهلاً غير مقبول لأولوية قانون المحكمة الدولية على القانون المحلي في صربيا، وهو أمر صدر به تكليف من مجلس الأمن.

ومن واجب جمهورية صربيا التعاون الكامل مع المحكمة الدولية وفقاً لقرارات مجلس الأمن والنظام الأساسي للمحكمة. وهذا يعني أن من واجب صربيا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن والنظام الأساسي على السواء، بما في ذلك الالتزام بالامتثال لطلبات المساعدة أو للأوامر الصادرة عن الدائرة الابتدائية بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي. ويكتسي الانتهاء من هذه الدعاوى لانتهاك حرمة المحكمة أهمية قصوى بالنسبة للمحكمة الدولية. وأكرر أن التدخل في إقامة العدل يؤدي إلى تقويض نزاهة نظامنا بأكمله. ولا يزال يحدوني الأمل في أنه إذا توفر حسن النية، بالإمكان إيجاد حل وسيوجد حل يضمن الامتثال. ومن جانب المحكمة، يمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أن كل شيء جاهز لضمان إجراء محاكمة سريعة وعادلة، حالما يتم نقل المتهمين الثلاثة إلى المحكمة الدولية.

وإذا تناول مسائل أخرى، وكما يمكن لأعضاء المجلس أن يروا، فإن أنشطتنا للدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف وصلت إلى المرحلة النهائية. وبالنظر للنتائج التي أحرزتها المحكمة في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، ينبغي أن تطوى صفحة أية شواغل حيال التزام المحكمة الدولية باحتتام أعمالها بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك عقبة جديدة - وهي مسألة الاحتفاظ بالموظفين. وعلى نحو ما أبلغ به سابقاً، فإن هذا يمثل تحدياً هائلاً يشمل جميع مجالات عمليات المحكمة. الدولية ومع أننا ملتزمون التزاماً كاملاً بعملية التقليس، لا بد لي أن أؤكد مرة أخرى على الحاجة الماسة إلى أن تكون المحكمة قادرة على الاحتفاظ بموظفينا ذوي الخبرة والاختصاص من أجل استكمال عملنا في الوقت

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب، باسم جميع القضاة وموظفي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، عن صادق تقديرنا للدعم المستمر الذي تقدمه الحكومات الممثلة في المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة على ما تقدمه من مشورة قيمة، وأخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخرا، الدعم الذي نلقاه، خاصة من مكتب الشؤون القانونية.

وتبعث جهودنا المشتركة لتقديم الذين ارتكبوا أفظع الجرائم في يوغوسلافيا السابقة إلى العدالة رسالة قوية إلى العالم. على الرغم من مرور أكثر من عقدين، ورغم أنها كانت عملية شاقة استغرقت وقتا طويلا، يجب علينا مواصلة، وسنواصل، مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة والعدالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر القاضي أجوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي شرفي مخاطبة المجلس مرة أخرى، بشأن عمل آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

(تكلم بالفرنسية)

لكنني أود، أولا، أن أهنيكم سيدي، بصفتكم سفير فرنسا، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن. وبوصف فرنسا عضوا دائما في المجلس، فإنها تضطلع بدور رئيسي فيما يتعلق بمسائل العدالة الدولية، وأعرب عن تمنياتي القلبية للمجلس وأتمنى له النجاح في عمله.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وأن أتقدم بشكر خاص إلى أوروغواي، التي تولت قيادة الفريق. وأتطلع كثيرا إلى

خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أيضا أن أشكر الموظفين في قضية استئناف الحكم الصادر بحق ستانيسيتش وجوبليانين التي أتولى رئاستها، الذين ما فتئوا يعملون حرفيا على مدار الساعة لضمان بالوفاء الموعد المستهدف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي حين هذا لن يكون فريق المحكمة الأخير الذي يعمل بجدية، فإنني أود أن أسجل، باسم زملائي في هيئة محكمة ستانيسيتش وجوبليانين الشناء على الجهود الدؤوبة للفريق والتضحيات الشخصية باسم العدالة الدولية. لقد كنا محظوظين للغاية إذ عملنا مع هؤلاء الموظفين المتفانين والمخلصين. وبالنسبة إلى كل فرد يعمل في المحكمة، فإن عملنا يمثل أكثر من مجرد خدمة مدفوعة الأجر؛ إنما هو تحقيق لمثل عليا وإسهام في تحقيق العدالة وتعزيز السلام والأمن في يوغوسلافيا السابقة.

وبصفتي رئيسا للمحكمة، فإنني عاقد العزم على تقوية وتعزيز صورة المحكمة، ولا سيما في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وبغية كفالة أن يكون المحكمة تأثير دائم حقا، يجب أن يستكمل عملها بجهود التوعية وبناء القدرات بغية زيادة حصول المجتمعات المحلية على المعلومات عن إنجازاتها، وإيجاد فهم أفضل لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإسهامها في تحقيق السلام والعدالة في المنطقة.

بينما تركز المحكمة أساسا على أعمالها الرئيسية، فإنها تعمل أيضا بجد على تلك المسائل. وأعتزم إبراز وزيادة بذل تلك الجهود خلال الفترة المتبقية من عمل المحكمة.

تشارك المحكمة في مسعى تاريخي، ويجب مواصلة دعمها حتى النهاية. لقد قطعنا شوطا طويلا في توطيد سيادة القانون الدولي والحفاظ على المبادئ الأساسية للسلام والعدالة. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه المحكمة، فإننا ملتزمون مع مجلس الأمن بضمان الإغلاق الكفؤ والمنظم لهذه المؤسسة بنهاية عام ٢٠١٧.

شهد شهر آذار/مارس إصدار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لحكمين ابتدائيين، في قضيتي كاراديتش وشيشيلي. وتجري بالفعل الإجراءات التمهيدية لاستئناف هاتين القضيتين في الآلية، حيث كلفت فريقين قضائيين في دائرة الاستئناف، بالنظر في القضيتين.

وخلال الإجراءات التمهيدية للاستئناف في هاتين القضيتين، كما هو الحال في الإجراءات التمهيدية لقضيتي ستانيشيتش وسيماتوفيتش، فإن كامل فريق القضاة مدعو للمشاركة في النظر في الطلبات فقط إن دعت الحاجة وحسب الحاجة، وهي ممارسة تؤدي إلى تخفيض هائل في تكاليف الأنشطة القضائية.

وبالإضافة إلى القضايا الثلاث التي ذكرتها للتو، يواصل قضاة الآلية النظر في مجموعة واسعة من الطلبات بالحصول على مختلف أشكال العون، إذ يعملون على مسائل تتراوح بين طلبات تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية ودعوى ازدياء المحكمة، وأصدروا ما يقرب من ٢٠٠ حكم وأمر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. من جمهورية كوريا إلى البرتغال، ومن مدغشقر إلى أوروغواي، يعمل قضاة الآلية بنشاط طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عملوا عن بعد من بيوتهم ومكاتبهم في جميع أنحاء العالم، واضطلعوا بمهامهم القضائية بعناية، ووفق أعلى المعايير الممكنة.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من التطورات الهامة في المجالات الأخرى الخاضعة لمسؤولية الآلية كذلك. مع إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تولت الآلية المسؤولية عن المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتم مرة أخرى نقل هذه المهام بسلاسة. ويجري التحضير لنقل الآلية إلى المباني الجديدة لفرع أروشا في وقت لاحق من هذا العام، مع قرب اكتمال مشروع التشييد. وما برحنا نشعر ببالغ

العمل مع سعادة السفير روسيلي والوزيرة باتريشيا بينيتش مستقبلا.

وسأكون مقصرا إذا لم أعرب مرة أخرى عن عميق امتناني للمساعدة التي يقدمها مكتب الشؤون القانونية للآلية، وخصوصا المساعدة التي يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني، السيد ميغيل دي سيربا سواريس، وهو حليف مهم للعدالة الدولية؛ والأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد ستيفن ماتياس؛ ومجمل فريقيهما.

أخيرا، أود أن أؤكد بكل من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كارمل أجوس، والمدعي العام الجديد للآلية، الذي عمل أيضا كمدع عام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، منذ فترة طويلة، السيد سيرج براميرتز. يسرني أن أمثل أمام المجلس اليوم معهما.

لقد كان لي شرف المثول أمام المجلس قبل ستة أشهر، عندما كانت الآلية تخضع لأول استعراض يقوم به المجلس لعملها. ونقدر توجيه وإرشاد المجلس لعملنا في المستقبل على النحو المبين في القرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥) وقد أولينا الاهتمام بتلك المسائل، كما يبين تقريرني المكتوب (S/2016/453، المرفق).

لقد شهدت الشهور الستة الماضية عددا من التطورات الهامة في الآلية. في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدرت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حكمها في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وقضت بإعادة المحاكمة. وتمشيا مع الترتيبات الانتقالية، تتولى الآلية المسؤولية عن إعادة المحاكمة هذه. لقد كلفت فريقا من ثلاثة قضاة بهذه القضية، وتجري بالفعل الإجراءات القضائية التمهيدية.

تم نقل السيد انتاغانزوا إلى جمهورية رواندا، في آذار/مارس، اتساقا مع إحالة قضيته من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى هناك لمحاكمته. وتقوم الآلية بالفعل برصد الإجراءات في رواندا فيما يتعلق بالسيد نتاغانزوا وفقا لنظامها الأساسي، بفضل مساعدة مراقبين من الفرع الكيني للجنة الحقوق الدولية. ويجري رصد القضايا الأخرى المحالة للمحاكمة في رواندا وفرنسا.

ومع تبقي ثمانية من الفارين - تقرر أن تحاكم الآلية ثلاثة منهم - تتواصل أنشطة الآلية لتتبع الفارين تحت القيادة القديرة للسيد سيرج براميرتز المدعي العام الجديد للآلية. لكن، لا يمكننا أن نقوم بذلك لوحدها. فدعم الدول الأعضاء المتواصل ومشاركتها فيما يتعلق بأنشطة التعقب تلك ضروريان، إذا أردنا أن نكفل إلقاء القبض على الفارين المتبقين، ولنكون بالتالي قد اضطلعنا بإحدى المهام الأساسية الموكلة إلينا.

كما تعتمد الآلية على الدول التي وافقت على إنفاذ الأحكام التي فرضتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية نفسها، وتمن لها امتنانا عميقا. ويسرني جدا أن أعلن أن اتفاقا جديدا بشأن إنفاذ الأحكام قد أبرم مؤخرا مع جمهورية مالي. ويعكس ذلك الاتفاق الجديد أفضل الممارسات في ميدان الاحتجاز، بما في ذلك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي اعتمدها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر (القرار ١٧٥/٧٠). وآمل مخلصا ونحن نمضي قدما، أن تتقدم دول إضافية وتدخل في اتفاقات الإنفاذ هذه، وتساعد بالتالي على توسيع قدرات إنفاذ الآلية البالغة الأهمية. وأشيد، في هذه الأثناء، بالتعاون الهام والدعم الذي تلقيناه من حكومة جمهورية السنغال، إذ يجري اتخاذ خطوات نهائية لبدء إنفاذ الأحكام في السنغال.

الامتنان للدعم الذي تقدمه حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، والمساعدة المستمرة من مختلف مكاتب الأمانة العامة فيما يتعلق بتشديد المرافق الجديدة المخصصة لإيواء فرع أروشا.

ويتواصل إحراز تقدم هام في عدد من المجالات الأخرى للآلية، من نقل سجلات المحكمتين إلى الآلية، ومواصلة الجهود لتعزيز الوصول إلى سجلات المحكمتين، إلى تحسين العمليات المتصلة بتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية. وجرى تعزيز وتوطيد الإطار القانوني والتنظيمي للآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التعديل الأخير للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وإصدار عدد من التوجيهات والسياسات الإجرائية الجديدة.

واستمرت استفادة الآلية من التدقيق الذي يقوم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقد شاركت شخصا في الدراسة الجارية، المتعلقة بالحوكمة والثقافة المؤسسية. وأنا واثق من أننا سنتمكن، كما كان الحال مع عملية الاستعراض، من اكتساب معرفة قيمة بشأن الكيفية التي يمكن أن تصبح بها الآلية أفضل، نتيجة لهذه العملية.

ونواصل، في غضون ذلك، السعي إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة وإلى تطبيق نهج ابتكارية جديدة في عملنا، من قبيل استكشاف السبل الكفيلة بنشر الحوسبة السحابية والعمل عن بعد من أجل تسهيل عمل القضاة في الاضطلاع بمهامهم عن بعد.

وكما قد يتذكر العديد من أعضاء المجلس أثناء آخر مثول لي أمام المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7574)، فقد أفاد المدعي العام للآلية آنذاك، السيد حسن بوبكر جالو، أنه قد تم إلقاء القبض على أحد الفارين المتبقين الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد ولاديسلاس نتاغانزوا. وقد كان ذلك إنجازا كبيرا، ليس للآلية فحسب، بل للعدالة الدولية ولجميع الذين يسعون إلى ضمان المساءلة من بيننا. وقد

مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

سأتناول أولاً عمل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

لقد صدرت أحكام في ثلاث قضايا، في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك تقترب المحكمة أكثر من إنجاز ولايتها بنهاية العام المقبل. وقد أيدت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، استئناف مكثي في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وألغت حكم الدائرة الابتدائية وأمرت بإعادة المحاكمة. وأدانت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة رادوفان كاراديتش، في آذار/مارس من هذا العام، بالإجماع، بالإبادة الجماعية وبجرائم ضد الإنسانية وبجرائم حرب. وقد حكم عليه بالسجن لمدة ٤٠ سنة. وكذلك برأت الدائرة الابتدائية للمحكمة بالأغلبية فويسلاف شيشيلي من التهم الموجهة إليه، في آذار/مارس من هذا العام. وقد استأنفت الآلية الحكم بالبراءة. وستقوم الآلية بعمل المزيد من الإجراءات في هذه القضايا الثلاث جميعها، عملاً بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) والترتيبات الانتقالية.

ويتطلع مكثي إلى تنفيذ حكم الاستئناف في قضية ستانيشيتش وجوبليانين بنهاية هذا الشهر. وفيما يتعلق باستئناف برليتش، نواصل الأعمال التحضيرية لجلسة الاستئناف المتوقعة في الربيع القادم. كما واصلنا عملنا في محاكمتنا الأخيرتين، وهما محاكمة راتكو ملاديتش ومحاكمة غوران هادزيتش. وفي محاكمة ملاديتش، فإن الدفاع في المرحلة النهائية من تقديم الأدلة. ومن المتوقع أن يجري الاستماع النهائي إلى شهود الدفاع هذا الشهر، وأن يتم تقديم المرافعات الختامية من كلا الطرفين في خريف هذا العام. وفي محاكمة هاجيتش، قدم

وتواصل الآلية استكشاف خيارات لمعالجة الحالة الملحة على نحو متزايد لعدد قليل من الأفراد في أروشا برأهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو أكملوا فترة عقوبتهم التي فرضتها تلك المحكمة. ومع ذلك، ورغم بذلنا قصارى جهودنا، فإننا، كما يدرك المجلس جيداً، نعتمد على المجتمع الدولي للمساعدة في إيجاد حل لهذا التحدي الإنساني الذي طال أمده. وقد استعرضت الآلية بدقة، في انتظار ذلك القرار، طائفة عريضة من الدعم الذي تقدمه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى هؤلاء الأشخاص في أروشا، وتنفذ نهجاً فعالاً من حيث التكلفة وأكثر محدودية.

وإذ نمضي قدماً نحو فترة السنتين القادمة من عمليتنا - وهي فترة ستشهد الإغلاق التاريخي للمحكمة ونقل جميع المهام المتبقية إلى الآلية - فإنني أتعهد للمجلس بأننا سنواصل تضمين ونشر أفضل الممارسات، ونبتكر حيثما أمكن ولنتمس كفءات أكبر من أي وقت مضى، مع عدم نسيان دورنا الأساسي كمحكمة أو الفظائع الرهيبة التي أدت إلى تأسيس محكمتنا. وبفعل ذلك، فإنني واثق من أن الآلية لن تفي فقط بمسؤولياتها تجاه سلفها من المحاكم، وتجاه المجتمعات المتضررة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وتجاه الضحايا والشهود الشجعان وتجاه المجلس، وأن تفعل ذلك بأعلى المعايير الممكنة، ولكنها ستكون كذلك رمزاً لما يمكن لمحكمة دولية ومؤسسة تابعة للأمم المتحدة أن تكون وينبغي لها أن تكون - تجسيدا للالتزام المجتمعي الدولي العميق تجاه العدالة وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن للسيد براميرتز.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لمخاطبتهم بشأن أعمال

وفيما يتعلق بقضايا الفئة الثانية التي أحالها مكنتي إلى المدعين العامين الوطنيين في البوسنة والهرسك، فقد أُتخذت قرارات الادعاء في جميع القضايا ما عدا واحدة فقط. وأكدت لوائح الاتهام في تلك القضايا وتستمر حاليا إجراءات المحاكمة. وبالنسبة لبعض قضايا الفئة الثانية، فقد سعى المدعون العامون البوسنيون إلى الحصول على التعاون من كرواتيا. غير أن العديد من حالات التأخير ومشاكل الاتصالات قد حالت دون إحراز تقدم ملموس حتى الآن. ويدعو مكنتي الحكومة الكرواتية إلى استعراض سياستها العامة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، وتيسير النظر في قضايا جرائم الحرب في المنطقة. وسواصل الاتصال مع نظرائنا، فضلا عن رصد التطورات.

ومثلما أبلغ مكنتي، فقد شهدت السنوات الأخيرة الكثير من التطورات الإيجابية في مجال تحقيق العدالة الوطنية في جرائم الحرب والتعاون الإقليمي. وللأسف، فإن الحالة السياسية في جميع أنحاء المنطقة تسير في الاتجاه المعاكس تماما. فالكثير من السياسيين والشخصيات العامة ما تزال تنكر الحقائق الراسخة، ما يؤدي إلى تأجيج التوترات العرقية وتكرار الشعارات القومية للماضي. وللأسف، فقد أصبح ما كان يصعب تصوره قبل بضع سنوات فحسب أمرا شائعا اليوم. ونتيجة لذلك، يبدو أن الاتجاه الإيجابي للتعاون الإقليمي في إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب قد شهد انتكاسا.

وإذ أنتقل إلى مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فقد شهدت هذه الفترة المشمولة بالتقرير بداية أنشطة المحاكمات والاستئناف في لاهاي. وكما نوقش بمزيد من التفصيل في تقرير الخطي (S/2016/453، المرفق الثاني)، فقد بدأت إجراءات الاستئناف في اثنتين من القضايا التي تنظر فيها الآلية: قضية كراديتش وشيشيلي، في حين بدأت الإجراءات التمهيدية في قضية ستانيزيتش وسيماتوفيتش.

مكنتي التماسا لإنهاء الإجراءات قبل ثلاثة أسابيع. وفي هذا الوقت، فإننا لا نرى بديلا لاتخاذ تلك الخطوة.

ففي هذه المرحلة الأخيرة من عمل المحكمة، يظل تعاون الدولة ضروريا لتمكيننا من إنجاز ولايتنا. ويشمل ذلك وصول مكنتي إلى الوثائق والمحفوظات والشهود في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. ويأسف مكنتي من أن صربيا قد ابتعدت كثيرا عن طريق التعاون الكامل مع المحكمة. فكما أفاد الرئيس هذا الصباح، لم تنفذ صربيا لمدة سنة ونصف أوامر التوقيف الصادرة من المحكمة وتنقل ثلاثة متهمين إلى عهدة المحكمة. وتجدر الإشارة إلى أنه في الماضي، نفذت صربيا أوامر اعتقال مماثلة في قضايا انتهاك حرمة المحكمة بدون تأخير أو مشكلة كبيرة.

وللأسف، فإن هذا الأمر ليس السبب الوحيد الذي يدعو للقلق. فمن دواعي القلق أن صربيا لم تقم بعد بتعيين رئيس جديد للمدعين العامين لجرائم الحرب، على الرغم من أنه كانت عندها مهلة سنة على الأقل للقيام بذلك. ومن الصعب فهم السبب في أن ذلك المنصب الهام لا يزال شاغرا. ولم تنفذ صربيا بعد الحكم الصادر عن محكمة الدولة البوسنية في قضية ديوكيتش، وهو أمر مسلم به على نطاق واسع بوصفه اختبارا هاما للالتزام صربيا بالتعاون الإقليمي.

وبينما رحب مكنتي قبل المجلس باعتماد بالاستراتيجية وطنية للملاحقة القضائية في جرائم الحرب للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، فإن الحالة العامة تثير شكوكا مشروعة حول التزام صربيا التزاما حقيقيا بهدف المساءلة المحايدة فيما يتعلق بجرائم الحرب. إن استمرار تمجيد مجرمي الحرب المدانين في ذلك البلد يراكم هذه الشكوك.

ويتعين على صربيا الآن أن تثبت أنها ستفي بتعهداتها بالتعاون مع المحكمة، وأنها ستدعم المساءلة عن جرائم الحرب وتعمل على تعزيز التعاون الإقليمي بطريقة فعالة.

مكتبي إلى أن تعاون الدول ودعم المجلس ما يزالان ضروريان لتحديد مواقع وجود الفارين وإلقاء القبض عليهم.

وقد تم ترسيخ الوقائع التي حدثت أثناء الإبادة الجماعية في رواندا مرارا وتكرارا في أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومع ذلك، لا يزال يستمر إنكار الإبادة الجماعية اليوم. ولأجل حماية الأجيال المقبلة، فإن من الضروري التوعية بأخطار إيديولوجيا الإبادة الجماعية والتمييز. ويحث مكتبي جميع الدول على العمل بنشاط في ترسيخ الحقيقة ورفض التحريف بجميع أشكاله.

ختاما، ما زال انتقال المسؤوليات من المحكمة الدولية إلى الآلية مستمرا على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن. وسيواصل مكتبي أيضا - في حدود الموارد المتاحة - رصد المحاكم الوطنية وتقديم الدعم إليها في مقاضاة جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ووفقا لاستراتيجية الإنجاز، فإن زيادة المساءلة تتوقف الآن على قدرة المحاكم الجنائية الوطنية على مواصلة عمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وأخيرا، لكي تتمكن من دعم جهود العدالة الوطنية، فإن من الضروري أن نواصل نشر خبراتنا والدروس المستفادة التي استخلصناها في محاكمة هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، يأمل مكتبي أن يكون نشرنا فيما يتعلق بمحاكمة جرائم العنف الجنسي المتصل بالتزاعات - الذي أطلقنا بالأمس - أداة مفيدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد السيد براميرتز على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديري للإحاطات الإعلامية الشاملة بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصرف

واتساقا مع توجيهات مجلس الأمن، استخدم مكتب المدعي العام للآلية أسلوب ازدواج المهام وترتيبات القائمة بغية ضمان انتقال المسؤوليات من المحكمة بطريقة سلسلة وفعالة من حيث التكلفة. وفي الوقت الذي تُحترم فيه الولايات المختلفة للمؤسستين، فإن نهج المكتب الواحد الذي تم وضعه يتيح الآن نشر الموظفين بصورة مرنة في كلتا المؤسستين، دون حاجة إلى إجراء عمليات التوظيف التي تستغرق وقتا طويلا. وقد مكنت هذه التدابير آلية مكتب المدعي العام من الاضطلاع بأنشطتها المخصصة في ذات الوقت الذي ما زالت فيه هيئة صغيرة الحجم، مؤقتة وفعالة.

وفيما يتعلق بالأنشطة الجارية في أروشا، فقد واصل مكتبي رصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية في فرنسا ورواندا. وفي إحدى القضايا المحالة إلى رواندا، فقد صدر الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بإدانة المتهم والحكم عليه بالسجن المؤبد. ويثني مكتبي على هيئة الادعاء العام الوطنية الرواندية على عملها في هذه القضية. ونتطلع الآن إلى إنجاز الاستئناف على وجه السرعة، فضلا عن المحاكمات الأخرى في القضيتين المحاليتين إليها. وفيما يتعلق بالقضيتين المحاليتين إلى فرنسا، فقد تلقيت معلومات مستكملة عنهما أثناء بعثتي إلى باريس قبل بضعة أسابيع. وسيواصل مكتبي الاتصال مع السلطات الفرنسية والتشجيع على التعجيل بإنجاز هاتين القضيتين.

ويواصل مكتب المدعي العام للآلية أيضا التركيز بشدة على تحديد وضمان إلقاء القبض على الممارين الثمانية المتبقين الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بما في ذلك أوامر إلقاء القبض على كابوغا وميرانيا وبيزيماننا. واستعرضنا في بداية آذار/مارس جهود واستراتيجية التعقب التي نتبّعها، وأعدنا في سياق ذلك تخصيص الموارد مما هو متوفر لدينا بهدف تقديم المزيد من الدعم. وحددنا أيضا سبلا جديدة للمتابعة. وينوه

الاهتمام اللازم لهذا الأمر. وقد شدد الرئيس والمدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة أيضا على العوائق التي تعترض التعاون الفعال.

وتمثل العقبات السياسية والصعوبات التقنية وعدم توفر إطار قانوني إقليمي بعض الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة. ويجب علينا في مواجهة ذلك، أن نشرع في حوار على الفور لإيجاد الحلول الممكنة، وخصوصا فيما يتعلق بنقص المعلومات عن أوامر الاعتقال، على النحو الذي تم التنويه إليه في التقرير (S/2016/454، المرفق الأول). ونلاحظ أيضا بيان المدعي العام براميرتز بشأن انعدام المعلومات عن المختفين، والتي تمثل بالنسبة لأسرهم إحدى المشاكل الرئيسية التي يتعين حلها.

وتدرك أوروغواي أهمية إحراز تقدم في التعرف على رفات الأشخاص، وأن ندرك أن ذلك ليس مجرد التزام إزاء أسر الضحايا فحسب، بل إنه يمثل خطوة ضرورية أيضا صوب تحقيق المصالحة الوطنية. ويستند هذا الاقتناع إلى خبرة بلدي الأخيرة. فقد خضنا في عمليات الحقيقة والعدالة والاعتراف والتعويضات بغية المضي قدما على طريق المصالحة الوطنية.

ويسر أوروغواي أن تلاحظ - فيما يتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية - أن توقع الجدول الزمني لأنشطتها القانونية هو نفسه الذي قُدم في التقرير السابق المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/2015/883، المرفق ١) بالإضافة إلى إيراد بضعة أحكام ذات صلة في التقرير الأخير (S/2016/453، المرفق الأول).

وهذا يعني أنه، من دون المساس بالطريقة المعينة التي تعمل بها المحكمة أو الأحداث غير المتوقعة أو الاستثنائية التي قد تنشأ للتأثير عليها، هناك جدول زمني يظل سارياً، وهو ما نفسره على أنه علامة إيجابية.

الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، التي قدمها الرئيس كارمل أجيوس، والرئيس ثيودور ميرون، والمدعي العام سيرج براميرتز. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ القاضي ثيودور ميرون على تحديد ولايته بصفته رئيسا لآلية تصريف الأعمال المتبقية، والسيد براميرتز على تعيينه في منصب المدعي العام للآلية.

وأهنئ - بصفتي الرئيس الحالي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين - سلفي، السفير كريستيان باروس ميليت وجميع أعضاء فريقه على عملهم الممتاز في قيادة الفريق العامل غير الرسمي خلال السنتين الماضيتين. وأعرب عن تقديري أيضا للدعم المتواصل من جانب مكتب الشؤون القانونية والأمانة العامة للأمم المتحدة في الاضطلاع بهذه المهمة.

وأود أن أعرب عن التزام أوروغواي الراسخ بدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. ويشيد بلدي بإسهامهما الهام في تحقيق العدالة الدولية في حالات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية، فضلا عن إسهامهما في تحقيق المصالحة الوطنية في البلدان المعنية. ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في الأنشطة القضائية لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، ونرحب بالتوقعات التي تشير إلى إنجاز تلك الأنشطة بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

ونرحب بأنه ومنذ إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش في عام ٢٠١١، لم تنته المحكمة أيا من الفارين الآخرين بارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ونحيط علما بالتحديات القائمة التي تواجه محكمة يوغوسلافيا السابقة في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز، علاوة على الصعوبات التي تعترض طريقها. وقد وصف الرئيس أجيوس بوضوح مشكلة الاحتفاظ بالموظفين، وخصوصا المسؤولين في المستويين المتوسط والرفيع، وينبغي أن نأبه لدعوته إلى إيلاء

ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام للآلية الدولية لتصفية الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأخص القاضين بالشكر على تقريريهما (S/2016/453، المرفق و S/2016/454، المرفق)، وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين عن عمل المحكمتين وعن استراتيجيتهما للإنجاز. وأود أيضاً أن أهني السفير إلبو روسيلي، الممثل الدائم لأوروغواي، وفريقه على عملهم الممتاز في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

بغية التحقيق في أخطر الجرائم المرتكبة في رواندا والبلقان، أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. واسترشاداً بمبادئ التزاهة والحياد والاستقلالية، تقوم المحكمتان بدعم احترام سيادة القانون وبناء القدرات على الصعيد الوطني والإسهام في عمليات العدالة والمصالحة التي لا غنى عنها من أجل إحلال السلام.

ويسرنا قيام محكمة يوغوسلافيا السابقة بدور أساسي في توطيد سيادة القانون وتعزيز الاستقرار الطويل الأجل والمصالحة في منطقة غرب البلقان. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم اجتهداها القضائي في تطوير القانون الجنائي الدولي في مجالات من قبيل المسؤولية الجنائية الفردية والعنف الجنسي. وبالمثل، نرحب بالعمل الحاسم الذي اضطلعت به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مما ساعد على تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا بمساءلة أهم مرتكبي هذه الفظائع عن أفعالهم.

إن المساهمات الكبيرة لكلتا المحكمتين في تطوير العدالة الجنائية الدولية وإسناد المسؤولية واستعادة سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة ورواندا أمر لا يشوبه الشك. وهذا هو الحال أيضاً فيما يتعلق بالتزام المحكمتين القوي بمكافحة إفلات كل المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، التي وقعت في سياق هاتين الإبادتتين الجماعيتين، من العقاب. وقد ورثت الآلية الدولية هذا الالتزام عندما دُعيت

وإننا نقدر ونشمن العمل الهام للآلية في دعم وحماية الشهود وفي إنفاذ الأحكام وفي رصد القضايا التي أُحيلت من المحكمتين إلى المحاكم الوطنية. ونخطط علماً بالأولوية التي تعطيها الآلية للبحث عن الأشخاص الثمانية المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذين ما زالوا هاربين ومقاضاتهم، فضلاً عن أهمية تعاون الدول لتحقيق هذه الغايات وإنفاذ الأحكام وتوفير إمكانية الحصول على الوثائق والملفات والوصول إلى الشهود. ولذلك، فإننا نخطط علماً بالنداء الموجه إلى المجتمع الدولي للتفكير في التدابير التي يمكن اتخاذها لتشجيع الدول على التعاون.

ونود تقديم نداء مماثل فيما يتعلق بالمشاكل التي تطرحها إعادة إدماج الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم أو أُفرج عنهم، والحوار الذي تجريه الآلية مع الدول التي أبدت استعدادها لاستقبال واحد أو أكثر من هؤلاء الأشخاص. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود والترتيبات التي اتخذها رئيس الآلية ونقدرها بشكل خاص.

وأخيراً، نود أن نعرب عن استعدادنا التام للنظر في أي اقتراح جديد ومستكمل تعتبره سلطات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية جديراً بالاهتمام في البحث عن حل لهذه المشاكل وغيرها. وبحكم رئاستنا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فإننا ملتزمون ببذل كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بالإحاطة الإعلامية اليوم عن المحاكم الجنائية الدولية، التي نظمتها الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن.

وأود أن أشكر القاضي كارمل أجيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصفية الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم.

وفي البداية، أود أن أهنئ القاضي ميرون والسيد براميرتز على تعيينهما مؤخراً في مناصبي الرئيس والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على التوالي. ويشعر وفد بلدي بالامتنان على الإحاطات الإعلامية الشاملة من رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وكذلك من المدعي العام لكلتا المؤسستين.

وترحب ماليزيا بالتقدم الكبير الذي أحرزته المحكمتان الجنائيتان الدوليتان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وننوه على وجه الخصوص بإغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بعد أن أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية نيراماسوهوكو وآخرين، ("بوتاري"). ويشجعنا أيضاً النقل السلس لمهام المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

إن إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعد عقدين من الجهود المتفانية والدؤوبة من جانب المجتمع الدولي لضمان تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا يشكل إرثاً دائماً للعدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي.

وإننا نشيد بمهنية والتزام كل من شاركوفا في تحقيق النهايات الناجحة وإنجاز المراحل الانتقالية لمحكمة رواندا. ومع نقل القضايا والمهام المتبقية للمحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، نحث الدول الأعضاء على الاستمرار في تقديم الدعم لتلك الآلية، خاصة في معالجة التحديات القائمة، في جملة أمور. وتعاون المجتمع الدولي أمر أساسي لتعقب الفارين الثمانية المتبقين الذين اتهموا من قبل المحكمة، وإنفاذ الأحكام ونقل أولئك الذين انقضت مدة عقوبتهم أو برأهم المحكمة.

لأداء المهام المتبقية للمحكمتين لدى إنشائها بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وهذا الكيان الفريد، الذي كان المقصود منه أن يكون صغيراً وكفؤاً وذا مهمة مؤقتة، يوفر لنا أيضاً أسباباً كثيرة للشعور بالارتياح.

ونعترف بالدور الحاسم الذي تؤديه هذه المؤسسات وبعمل السلطات التي تقودها. ونؤكد مجدداً دعمنا لها ونحن ندعو إلى المزيد من الكفاءة والأداء والتبسيط في أنشطتها. وبينما ندرك عبء عملها الثقيل والجهود الكبيرة المبذولة للحد من التأخير، فإننا نشجع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على اتخاذ الخطوات اللازمة لإنجاز عملها في غضون الموعد المتفق عليه. وعليه، فإننا نشاطر المدعي العام براميرتز القلق إزاء تناقص عدد الموظفين ونهنته على الخطوات التي اتخذها مكتبه لتعزيز قدرات المؤسسات القضائية. وأقصد بصفة خاصة تدريب المدعين العامين للمحاكم الوطنية.

ونؤكد من جديد أن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين قد اضطلعتا بدور تاريخي في مكافحة الإفلات من العقاب. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من دون عدالة، وهذا هو السبب في أن مسألة الفارين المتبقين تشكل مصدر قلق بالغ. ولذلك، ندعو الدول، ولا سيما تلك التي يمكن فيها العثور على الفارين، إلى تكثيف جهودها للقبض عليهم بحيث يمكن مقاضاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة نقل الأشخاص الثمانية الذين برأهم المحكمة والثلاثة الآخرين الذين تم الإفراج عنهم، بعد انقضاء فترات عقوبتهم ولا يزالون في أروشا، تمثل تحدياً. ومن ثم، فإنها تستحق اهتمامنا الكامل.

وأود أن أختتم بقول بضع كلمات عن مسألة إنفاذ الأحكام، التي أثارها القاضي ميرون. لقد استعادت السنغال السيطرة على ثنائي زرنانات تم تجديدها بمعرفة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مرفق يلبّي المعايير الدولية للسجون، ونحن ملتزمون بجعلها تعمل بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن.

لإنهاء أعمالها المتبقية بحلول نهاية العام القادم، خاصة في هذه المرحلة الحرجة.

إن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كأول محكمة لجرائم الحرب أنشأتها الأمم المتحدة وأول محكمة حرب دولية تنشأ منذ محكمة نورمبرغ والمحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى، قد وضعت أسس العدالة الجنائية الدولية وغيرت مشهد القانون الإنساني الدولي. ولذلك، نرى أنه ينبغي لتلك المحكمة أن تستمر في تبادل خبراتها وأفضل ممارساتها مع المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالكتاب الذي أصدره مكتب نائب الأمين العام في الأسبوع الماضي، مركزاً فيه على مقاضاة العنف الجنسي المرتبط بالتزاع في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً دعم ماليزيا الكامل للمحاكم الجنائية الدولية في ضمان مساءلة مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. لقد انقضى أكثر من ٢٠ عاماً منذ ارتكبت تلك الفظائع، ولكن التزامنا بالعدالة يجب ألا يتزعزع. نحن مدينون للضحايا وذويهم بوضع حد للفظائع التي ارتكبت ضدهم وتحقيق العدالة والمساءلة عنها. إن آمالهم وصلواتهم يجب ألا تترك دون استجابة أبداً.

السيد أبو العطا (مصر): في البداية، أود أن أرحب بالقاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقاضي كارمل أجيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أود أن أرحب بالسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأتقدم لهم بالشكر على جهودهم المقدرة التي جرى استعراضها في إحاطاتهم الإعلامية الوافية.

كان هدف مجلس الأمن من إنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا التأكيد على إعلاء مبادئ العدالة

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، نرحب بإصدار الأحكام في قضيتي كاراديتش وسيسلي في آذار/مارس الماضي. وبالنسبة لقضية المدعي العام ضد غوران هادزيتش، فإننا نأخذ علماً بالإحاطة المقدمة من رئيس محكمة يوغوسلافيا، ونتطلع إلى نهايات معقولة وعادلة وعملية من قبل الغرفة نظراً لعدم تمكن المحكمة من الاستمرار في إجراءاتها بسبب صحة المتهم. عموماً، فإن الالتزام الذي أعرب عنه رئيس المحكمة يطمئن ماليزيا إلى أن العمل القضائي للمحكمة يمضي في مساره الذي ينتهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ونقدر أيضاً الجهود المكثفة التي تبذلها المحكمة من أجل تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز في الإطار الزمني المحدد. ويشمل ذلك تنفيذ مهام مزدوجة في إطار نهجها لإدماج موظفي وموارد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

وفيما يتعلق بالتأخير المستمر من جانب صربيا في نقل ثلاثة من المتهمين إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا بتهمة ازدراء المحكمة، فإن ماليزيا تحث على التعاون الكامل والفوري مع المحكمة، وهو ما يوجهه النظام الأساسي للمحكمة. وإطالة أمد تلك المسألة، خصوصاً في ظل الزعة التحريفية المتزايدة وتسييس الإجراءات في المنطقة، من شأنه أن يبعث برسالة خاطئة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالتزامه بالعدالة وسيادة القانون.

كما أننا ندعو الدول الأعضاء ذات الصلة في يوغوسلافيا السابقة إلى تكثيف وتيرة محاكمات جرائم الحرب وفعاليتها في القضايا التي تخيلها السلطات الوطنية إلى المحاكم الوطنية.

وماليزيا تحيط علماً أيضاً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2016/441) بشأن تقييم طرائق وعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحث المحكمة على النظر بجدية في التوصيات الواردة في التقرير. غير أن تلك الممارسة يجب ألا ينتج عنها تحويل للموارد بعيداً عن الولاية الرئيسية للمحكمة

إن تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المحكمتان يعتمد على استمرار الدعم البناء من قبل المجلس والتعاون الكامل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة، بما في ذلك ملاحقة العناصر الثلاثة الهاربة من المحكمة الدولية لرواندا، والذين أضحو مسؤولي الآلية في استمرار التنسيق الدولي لتعقبهم حين مثولهم أمام العدالة، وكذلك إعادة توطين المتهمين المفرج عنهم لانتفاء العقوبة أو صدور أحكام بالبراءة. وفي هذا السياق، أود التأكيد على دعم مصر الكامل لعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونؤكد أيضاً على أهمية ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والإدارية المتاحة لتسهيل أعمالها على النحو المطلوب.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): في البداية، نرحب بحضور ومشاركة القاضي كارمل أجيوس والقاضي ثيودور ميرون والمدعي العام سيرج براميرتز.

ونشكر الرئيسين والمدعي العام على الإحاطات الإعلامية القيمة التي قدموها امثالاً للقرارين ١٥٣٤ (٢٠٠٤) و ١٩٦٦ (٢٠١٠).

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، في جهودها الرامية إلى أن تقدم للعدالة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت خلال النزاعات التي تضرر منها إقليم يوغوسلافيا السابقة وأدت انتهاكاتها للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى وقوع العديد من الضحايا. ويؤكد العمل الذي قامت به المحكمتان من جديد التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بارتكاب جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من أجل ضمان ألا تتكرر تلك

وسيادة القانون، وإظهار حرص المجتمع الدولي وجديته في التصدي لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وضمان مساءلة مرتكبيها، وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب على الساحة الدولية.

لقد اضطلعت المحكمتان بدور مقدر وجهد حقيقي في إتمام مهامهما لتتبع المتهمين وحماية الشهود وتعويض الضحايا وضمان المحاكمات العادلة. وأنهت محكمة رواندا أعمالها بنهاية العام المنصرم، ومن المقرر أن تلحق بها محكمة يوغوسلافيا السابقة بنهاية العام القادم، بحيث تتسلم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية بفرعيها في لاهاي وأروشا الملفات العالقة للمحكمتين. وفي هذا السياق، نود أن نثني على الجهود المبذولة لضمان انسيابية عملية التسليم والتسليم، معربين عن الرضا عن تلك الجهود.

إن على المجتمع الدولي أن يدرك أن المحاسبة ليست واجبة لإعادة حقوق الضحايا ومساءلة مجرمي الحرب عن جرائمهم فحسب، على أهمية ومحورية هذين الأمرين، بل إنها تتعدى ذلك لتصبح بمثابة آلية وقائية ضد تكرار تلك الجرائم التي يندى لها جبين البشرية، ورسالة تحذير لكل من تسول له نفسه الاستخفاف بحياة الإنسان وكرامته بأنه لن يكون بمأمن من العقاب، وأن تلك الجرائم لا تسقط بالتقادم ولا تسامح بشأنها.

وعلى الرغم من ذلك، ثمة فضاءات مستمرة ترتكب في أماكن عدة من العالم حتى يومنا هذا. ولذلك، فإن عملنا ما زال أبعد ما يكون عن الاكتمال. وعلى المجتمع الدولي أن يتعامل بالاهتمام والحيادية والعدل المستحق مع تلك الفضاءات دون اعتبار لتحالفات ومصالح سياسية ضيقة، فالإنسانية تسمح فوق غيرها من الاعتبارات. وعلينا التأكيد على إيصال رسالة واضحة لا لبس فيها للمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي مفادها أن أعمالهم لن تمر دون حساب وأن حقوق الضحايا لن تسقط.

وفيما يتعلق بعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا نرحب بالحكم الصادر بحق رادوفان كارادزيتش على أعمال الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها، الذي حكم عليه بموجبه بالسجن ٤٠ عاما. فهو فعلا حكم تاريخي في مكافحة الإفلات من العقاب وتطبيق العدالة وفقا لمراعاة الأصول القانونية. وبالمثل، في ٣١ آذار/مارس، برأت المحكمة فويسلاف شيشيلي، رئيس الحزب الراديكالي الصربي والعضو السابق في الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا، من جميع التهم الموجهة إليه. واستأنفت الحكم الدائرة الابتدائية للمحكمة ومكتب المدعي العام. وفي كلتا القضيتين تقع إجراءات الطعن ضمن اختصاص آلية تصريف الأعمال المتبقية للبت في المسائل بعناية وفعالية، مع المحافظة على مبادئ أصول المحاكمات والزهرة القضائية.

وللتأكيد مجددا على استقلال المحاكم الدولية، فإننا نعتقد أن تسييس العملية القضائية يعرض للخطر شفافية أحكامها وموضوعيتها. ومن الضروري محاكمة جميع المسؤولين، بدون استثناء، عن ارتكاب الجرائم انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بغية تعزيز مصداقية المحاكم الدولية.

ونشاط الشواغل التي أعرب عنها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حيال ملاك الموظفين. ونكرر التأكيد على أن الاحتفاظ بموظفي المحكمة أمر ضروري لإنجاز المحكمة لولايتها ضمن الإطار الزمني المحدد في سياق تطبيق العدالة.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في القضايا الواقعة في نطاق اختصاص المحكمة، نشير إلى بعض التحديات الإجرائية المتصلة بشكل رئيسي بحالات نقص الموظفين الأساسيين لإنجاز ولاية تلك الهيئة. ونأمل أن تذلل تلك الصعوبات لكيلا تعوق اختتام المحاكمات الجارية ضمن الإطار الزمني المحدد.

الأفعال إطلاقا. وتسهم تلك الجهود في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، لا سيما نظام العدالة الدولي.

وفيما يتعلق بعملية إغلاق أبواب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نهاية عام ٢٠١٧، فإننا ندعم التقدم الذي أحرزته تلك الهيئة في الأشهر الستة الماضية في معالجة القضايا الخاضعة لولايتها القضائية. ولذلك نشجع المحكمة على مواصلة عملها امتثالا للجدول الزمني المحدد لإنجاز ولايتها.

وبجدر بالذكر أن التعاون من جانب الدول أمر أساسي لضمان الامتثال للأهداف المحددة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). واضطلعت هذه الأجهزة القضائية بدور إيجابي في التعبير عن إرادة المجتمع الدولي لكفالة تحقيق العدالة باسم ضحايا الجرائم الشنيعة المرتكبة خلال النزاع المسلح التي أثرت على إقليم يوغوسلافيا السابقة عن طريق محاكمة المسؤولين عن تلك الأعمال المؤسفة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثالثة والعشرين لإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإسهام المحكمة الكبير في إرساء سيادة القانون والعدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب أمر هام في عملية المصالحة الإقليمية. ونحث تلك الدول على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي بالتركيز على وجود جهاز قضائي مستقل ونزيه وشفاف.

وفي ذلك السياق، نرحب بانتهاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من الفصل في الدعاوى الموجهة ضد ١٥١ من أصل ١٦١ متهما، بما في ذلك اثنتان من المحاكمات الابتدائية واثنتان من دعاوى الاستئناف لم يبت فيها بعد. والنتائج التي تحققت تظهر بجلاء كفاءة أساليب عمل المحكمة وشفافيتها.

وفي الأشهر الستة الماضية، واصلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إحراز تقدم في إنجاز عملها، وأصدرت أحكاما في قضيتي رادوفان كارادزيتش وفويسلاف شيشيلي. كما أصدرت حكما نهائيا في قضية المدعي العام ضد يوفيكاستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش. وأصدرت دائرة الاستئناف الحكم النهائي في دعوى الاستئناف في قضية نيراماسوهوكو وآخرين (قضية "بوتاري"). وتقدر الصين العمل المذكور أعلاه وتأمل أن تواصل المحكمة، في ظل قيادة الرئيس أجيوس، تحسين الكفاءة والتعجيل بعملها بهدف إكمال عملها بنهاية عام ٢٠١٧.

وعملا بالقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما بشأن أساليب وأعمال عملية إنجاز أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقدم عددا من التوصيات القيمة. وتشكر الصين مكتب خدمات الرقابة الداخلية على عمله وتعتقد أنه، بالاستناد إلى تقرير المكتب (S/2016/441) والهدف المتمثل في استيعاب خصائص المحكمة، من الضروري أن تتخذ المحكمة تدابير لتحسين عملها استنادا إلى التوصيات الواردة في التقرير. وتأمل الصين أن ينعكس أي تقدم يحرز في ذلك الصدد في تقرير المحكمة المقبل.

وفيما يتعلق بالمسائل التي نشأت في سياق التعاون المحدد بين المحكمة وصربيا، تأمل الصين أن يواصل الجانبان المشاورات بغية تسوية تلك المسائل.

ولاحظت الصين الأنشطة المختلفة، بما في ذلك الأنشطة القضائية، التي اضطلعت بها آلية تصريف الأعمال المتبقية في الفترة المشمولة بالتقرير، وهي تنظر بشكل إيجابي إلى التدابير التي اتخذتها الآلية، بما في ذلك نهج "المكتب الواحد" وترتيبات أداء مهام مزدوجة. ويؤمل أن تستفيد الآلية من أفضل الممارسات والدروس المستفادة للمحاكم الدولية الأخرى، بما

وعلاوة على ذلك، نخطط علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2016/441)، الذي أجرى تقييما لأساليب وأعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تنفيذ استراتيجيتها لإنجاز المحاكمات وفقا للقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥) بهدف تنفيذ المحكمة للتدابير الرامية إلى تحقيق أهدافها التي لا تؤدي إلى تحويل وجهة الموارد ولا تضعف وظائف المحكمة. وكل ذلك ضروري لتيسير اضطلاع المحكمة بولايتها في سلاسة نقل الملفات وقضايا انتهاك حرمة المحكمة، وحماية آلية تصريف الأعمال المتبقية المتعلقة بالضحايا والشهود.

ونرحب بتعيين السيد تيودور ميرون رئيسا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ونشيد بأعمال الآلية حتى الآن، بما في ذلك وضع إطار قانوني وتنظيمي، وإجراءات وممارسات العمل التي تتفق مع ولاية الآلية، وتستند إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتبعة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحاكم الأخرى.

وأخيرا، نود أن نبرز إسهام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تعزيز العدالة الجنائية الدولية ودعم الإنجاز السريع والفعال لأعمالها وفقا للجدول الزمني المتفق عليه وميزانية تيسير إغلاق المحكمة واستكمال الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية - وكلها من أجل تعزيز سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب في مكافحة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد لي يونغ شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس أجيوس والرئيس ميرون على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابق والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ولن تكون المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قادرة على تحقيق استراتيجية إنجازها، إلا إذا امتثلت جميع الدول المعنية لالتزاماتها المترتبة عليها. بموجب القرار ٨٢٧ (١٩٩٣). وإننا ندرك أن صربيا تواجه بعض التحديات، ولكننا نشجع الحكومة على الحفاظ على سجل التعاون الإيجابي مع المحكمة.

ويرسم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2016/441) الذي يقيّم تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، صورة متباينة لأداء المحكمة. وردا على ذلك، تساءلت المحكمة عن تطبيق نهج الإدارة القائمة على النتائج، فيما يخص المؤسسات القضائية والتأثير المحتمل لذلك، على استقلال القضاء والحق في محاكمة عادلة.

وتتفهم نيوزيلندا بعض الشواغل التي أعربت عنها المحكمة. وإننا نقبل أن يكون للمحكمة مجال للتحسين فيما يخص بعض الجوانب، وبأنه كان يمكن تفادي بعض المشاكل الإدارية والمشاكل الأخرى. ومع ذلك، نعتقد أن الأولوية الأساسية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ينبغي أن تظل إنجاز عملها بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي هذه المرحلة النهائية من دورة حياة المحكمة، من المطلوب اتباع نهج عملي في معالجة أوجه القصور التي حددها المكتب. ومن الأهم تجميع الدروس المستفادة من التقرير، وجعلها تصب في عمل الآلية والمحكمتين في المستقبل.

إننا نتفهم طلب المحكمة لإعطاء الاستعراضات القادمة، الوقت الكافي وزيادة التركيز على المسائل الموضوعية. ونخطط علما أيضا برأيها بشأن ضرورة أخذ الطابع الفريد للمؤسسة بعين الاعتبار، وولايتها القضائية والعوامل الخارجة عن سيطرتها. ويعد اقتراح المحكمة أن يكون النهج الأكثر إنتاجية

في ذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بغية مواصلة تحسين الكفاءة وخفض التكاليف، لكي ترتقي إلى مستوى توقعات المجلس بأن تكون الآلية صغيرة ومؤقتة وفعالة.

وتمثل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية مسعى هاما من جانب المجتمع الدولي في مكافحة الإفلات من العقاب، مما يدل على عزمه القوي على دعم سيادة القانون على الصعيد الدولي. وستواصل الصين دعم المؤسستين على أمل أن يزيدا تعزيز وتحسين أعمالهما بغية تلبية توقعات المجتمع الدولي.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شيلي، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية على عملهما.

السيدة شوالجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بدوري، أن أشكر الرئيسين والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، على إحاطاتهم الإعلامية، وأؤكد مجددا دعم نيوزيلندا القوي لعملهم.

وكما أشار الزملاء من قبل هذا الصباح، شهدت الأشهر القليلة الماضية عدة تطورات هامة، فيما يخص إنجاز عمل المحكمتين. شملت إدانة رادوفان كارادجيتش والحكم عليه، وإلقاء القبض على الهارب لاديسلاس نتاغانزوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونقله قريبا إلى رواندا لمحاكمته. ونأمل أن يتسنى تحقيق المزيد من التقدم في القبض على هؤلاء الهاربين الذين لا يزالون طلقاء رغم أنهم مطلوبون للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونشجع الدول على مواصلة تعاونها مع الآلية في هذا الصدد.

ومن المهم مواصلة المجلس تقديم دعمه للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلا غاية نهاية ولايتها، وأن يدعم الآلية. ويجب معالجة المسائل من قبيل الحاجة إلى بنية محفزة، لتفادي التأخير الناجم عن تراجع عدد الموظفين في وقت لاحق. ولكن هناك على نطاق أوسع، حاجة إلى إجراء مناقشة جادة بشأن ضمان المساءلة على الجرائم الدولية الخطيرة، بشكل عملي ومستدام وفعال من حيث التكلفة. ويتعين أيضاً أن يتعلق جزء من هذا النقاش بما ينبغي للمجلس القيام به بشكل أفضل لتوفير الدعم العملي لآلية العدالة الدولية، ومن ثم المساعدة على تسريع وتيرة ذلك العمل. إننا بحاجة خلال تلك النقاشات إلى مواجهة حقيقة أن للعدالة الحقيقية تكاليف حقيقية. كعهدها دائماً.

السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد درسنا تقرير رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كارمل أجيوس (S/2016/454، المرفق)، وتقرير رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ثيودور ميرون، بشأن الحالة الراهنة للهيئتين اللتين توليا رئاستها خلال الستة أشهر الماضية.

ومن المشجع عدم شمول تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لأي معلومات مباشرة بشأن المزيد من التأخير في الإجراءات القضائية. ومع ذلك، نود أن نذكر بأن القرارات ٢١٩٣ (٢٠١٤) و ٢٢٥٦ (٢٠١٥) لم يطلبوا من المحكمة عدم تأخير إجراءات المحاكمة فحسب، وإنما أيضاً النظر في تسريع البت في القضايا الخاضعة لولايتها القضائية. ومن المؤسف أن ذلك لم يحدث بعد. وعلاوة على ذلك، تتوفر للمحكمة الموارد الملائمة، بما في ذلك الموظفين والموارد المالية، من أجل اختتام أعمالها.

وإزاء تلك الخلفية، نحن قلقون إزاء التقرير الذي يلمح إلى عراقيل أخرى ممكنة تعترض عمل المحكمة. ونعتقد بأنه

وضع معايير لتقييم كفاءة وفعالية المؤسسات القضائية الدولية، جديراً بالدراسة.

كما يجدر النظر في اقتراحها بإجراء تحليل جاد للعوامل التي تؤثر على كفاءة الجهاز القضائي. وستكون ثمة حاجة للاتفاق بشأن أفضل النهج، قبل تقييم الآلية في غضون سنتين. وتم الانتهاء من الاستعراض الأول للآلية. لكننا نعتقد عموماً أنه ينبغي الثناء على الآلية على العمل الذي أجزته حتى الآن. ومن الواضح أنها تدرك رؤية مجلس الأمن لها بوصفها هيئة صغيرة ومؤقتة وفعالة تنقلص مهامها وحجمها مع مرور الوقت. ونحن مسرورون بالجهود التي تبذلها الآلية، بغية زيادة كفاءتها وفعاليتها، عن طريق الاعتماد على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحاكم الأخرى. وتستحق الجهود الرامية إلى متابعة العمليات الجديدة، وأساليب العمل والحفاظ على المرونة في تعيين الموظفين، بما في ذلك من خلال الاستخدام الفعال لممارسات العمل عن بعد، كل الإشادة.

ومع ذلك، لا تزال ثمة بعض التحديات. وشجع قرار مجلس الأمن (٢٠١٥) ٢٢٥٦، الذي اعتمده في كانون الأول/ديسمبر، الآلية وحكومة رواندا على التعاون بشأن المسائل المتعلقة بإرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بما في ذلك ما يتعلق بالوصول إلى المحفوظات. ونأمل إحراز المزيد من التقدم بشأن حل مسألة المحفوظات. ونخطط علماً أيضاً باستمرار مسألة كيف وأين ينبغي نقل الـ ١٤ روانديا الذي يوجدون في البيت الآمن في أروشا. ونشجع الآلية في هذا الصدد، على إرساء عملية لتقييم المخاطر. ويمكن استخدام هذه العملية في حالات أخرى، بما في ذلك فيما يخص أولئك الذي يتهون مدد سجنهم خارج رواندا.

تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقاريرها المستقبلية. ونحث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على دراسة وتنفيذ توصيات تلك الهيئة الإشرافية. إننا نود رؤية تقارير موضوعية عن هذه المسألة في التقرير القادم للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وسيتابع وفد بلدنا عن كثب إجراءات آلية تصريف الأعمال المتبقية لضمان عدم حدوث المزيد من السقطات في أنشطتها. وفي هذه المرحلة، نعتقد أن تقرير الآلية لا يتماشى تماما مع مقتضيات الفقرة ٢٠ من القرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥). وعلى وجه الخصوص، فإن التقرير لا يتضمن أي معلومات عن الهيكل الوظيفي للآلية أو أي تفاصيل عن عبء العمل وما يتصل به من نفقات. إن التنبؤات بشأن طول مدة الإجراءات القانونية هي في الواقع مجرد تقديرات، ولا توجد معلومات عن المهام المتبقية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الآلية قد أنشئت باعتبارها هيئة مؤقتة وبمبسطة. ولا تحدد الآلية فترة عملها، ولكن مجلس الأمن هو الذي يقوم بذلك. وتوسيع نطاق تشغيل الآلية مرهون باستعراض المجلس لأنشطتها. ونعتقد أنه سيكون من المناسب النظر في استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الاستعراض المقبل، من بين أمور أخرى.

السيدة بيدروس كاريتيرو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):
يشرفنا أن يكون معنا مرة أخرى رئيسا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وآلية تصريف الأعمال المتبقية والمدعي العام لكلا الهيئتين. وأهنيئ القاضي ميرون والمدعي العام براميرتز على تعيينهما. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر سفير أوروغواي وكامل فريقه على عملهم الرائع على رأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وأشكر كذلك القاضي أجيوس والمدعي العام براميرتز على

كان يمكن الانتهاء من قضية غوران هادزيتش منذ وقت طويل لأسباب إنسانية لا يمكن دحضها فيما يخص هذه القضية. ومن شأن ذلك تحسين عمل المحكمة وإتاحة إعادة تخصيص الموارد للقضايا الأخرى. وبهذه الطريقة، لن يكون هناك سبب للحديث عن استحالة التنبؤ الدقيق بمواعيد الفصل في هذه القضية.

وفيما يتعلق بدعوى ازدراء المحكمة وفي إطار محاكمة السيد شيشيلي التي تم الانتهاء منها، فإن هذا النوع من القضايا لا يشكل جزءا من المهام الأساسية للمحكمة، كما أن ميثاق المحكمة الذي وافقت عليه قرارات مجلس الأمن لا ينص عليها. وفي هذا الصدد، حددت المحكمة ولايتها من خلال نظامها الداخلي. وفي هذا الصدد، فإن العمليات الجارية للمحكمة بسبب ما يسميه التقرير قضايا تتعلق بازدراء المحكمة غير مقبولة بطبيعتها. وهناك حاجة إلى إيجاد حلول أخرى.

وتنفذا للقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، دقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في عمل المحكمة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز. إن الاستنتاجات التي خلص إليها المفتشون سيئة. وكما جاء في الفقرة ٥٤، لم تركز المحكمة عملها على وضع استراتيجية قائمة على النتائج، وتحديد أهداف واضحة لنفسها فيما يتعلق بالأطر الزمنية. وعلى العموم، فإننا نتفق مع توصيات مراجعي الحسابات التابعين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وحدد المكتب مشاكل واضحة، أشرنا إليها في مناسبات عدة في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإننا مستأؤون لرد الفعل السلبي للمحكمة على توصيات المكتب، ولرفضها تنفيذها. إننا لا نتفق مع الإشارة في تعليقات المحكمة إلى الخصائص الفريدة لولاية المحكمة.

إن المهام الصعبة التي تواجه المحكمة لا تبرر الخروج عن معايير العدالة المتفق عليها عموما، بما فيها تلك المتصلة بأطر زمنية معقولة للإجراءات القانونية. وتطلب الفقرة ١١ من القرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥) من المحكمة أن تقدم تقريرا عن

الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنه لوحده لا يخدم الهدف المتمثل في كفالة العدالة ومساءلة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني أثناء النزاع في يوغوسلافيا السابقة. وإذا يقترب موعد إغلاق المحكمة، يصبح مهما أكثر من أي وقت مضى أن تتولى النظم القضائية الوطنية مهامها بغية مواصلة الجهد الذي اضطلع به المجتمع الدولي ككل حتى الآن. فتلك مسؤولية لا مفر منها، احتراماً للضحايا وبوصفه إرثاً للأجيال المقبلة على حد سواء.

وينبغي لصربيا، التي تعاونت في مناسبات كثيرة مع المحكمة خلال أكثر من عقدين من عملها، أن تواصل القيام بذلك وأن تنفذ أوامر التوقيف والتسليم الثلاثة الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. تتطلب سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، الامتثال لقرارات المحكمة، بما في ذلك تلك التي قد تختلف معها.

وقد وطدت الآلية نفسها باعتبارها هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وفعالًا بعد بضعة أسابيع من اختتام الفترة الأولى من عملها، وبذلك تفي بولاية المجلس. إن تعاونها النشط مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو دليل على التزامها الصارم بنموذج للعدالة الجنائية الدولية يتوافق مع السعي إلى تحقيق الكفاءة مع كفالة ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة للمتهمين في نفس الوقت. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الاتجاه مع تواصل هذه المرحلة الجديدة من النشاط القضائي المكثف والهام.

ونحث الآلية على عدم التخلي عن جهودها للعثور على الأشخاص الثمانية المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً. وقد علمنا خلال المناقشة السابقة هنا في المجلس (انظر S/PV.7574) بإلقاء القبض على السيد نتاغانزوا، الذي كان تسليمه لرواندا أخباراً رائعة. غير أنه ليس كافياً. ونكرر دعوتنا إلى الدول التي يمكن العثور فيها على الفارين أو التي قد تكون لديها

إحاطتهما الإعلاميتين المفصلتين عن عمل المحكمة خلال الأشهر الستة الماضية، التي اشتملت على تقدم ملحوظ للغاية.

ويبرهن صدور الحكم على رادوفان كارادجيتش على أنه من الممكن تقديم المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني إلى العدالة. وكما ذكرت حكومة إسبانيا في بيان صحفي صدر بتلك المناسبة، فقد كان صدور الحكم بحقه:

”رداً حازماً على أفعال مدانة متجذرة في قومية استيعادية تتسم بالعنف“.

ومن الجدير بالذكر أن الأحكام الثلاثة التي صدرت في الفترة المشمولة بالتقرير صدرت ضمن الإطار الزمني المحدد في التقرير السابق. وهذه علامة إيجابية تشهد على مصداقية التزام المحكمة بالتقيد بتاريخ إكمال مهامها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ونلاحظ أن الظروف ليست سهلة، ولكننا نحث المحكمة وموظفيها ألا يتوانوا في جهودهم. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لمقترحات المحكمة لمعالجة استمرار فقدان الموظفين الأساسيين ذوي الكفاءات في هذه المرحلة النهائية. ولا يزال دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن ضرورياً من أجل أن تتمكن المحكمة من إنجاز ولايتها.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء الانخفاض في مقدار تعاون دول يوغوسلافيا السابقة مع المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك إزاء عدم كفاية العدد والوتيرة والفعالية التي ما زالت تتصف بها المحاكمات الجارية على الصعيد الوطني. وهذا هو الحال بوجه خاص فيما يتعلق بقضايا المتهمين من الرتب المتوسطة والعالية. ونتفق، مرة أخرى، مع المدعي العام في الرأي على أنه يمكن عمل المزيد وينبغي عمله. ونحث تلك الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة لهذه الغاية.

إن مكافحة الإفلات من العقاب مهمة مشتركة، وينبغي أن تكون كذلك. وعلى الرغم من أهمية عمل المحكمة الجنائية

كثيرة. ومع ذلك، فإن الإنجازات التي حققتها المحكمتان في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا رائعة. ويمكننا أن نقول بثقة أنهما نجحتا في إنجاز ولايتهما وفي تمهيد السبيل لإحداث تغيير رئيسي في أداء نظام العدالة الدولية.

ونعرب عن ترحيبنا بإغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتولي آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين جميع ملفاتها. والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي كذلك في طريقها إلى الانتهاء من مهامها. ونشيد بالعمل الهائل المنجز لكلتا المؤسستين، وبإسهامهما القيم في تطوير القانون الجنائي الدولي.

ونلاحظ مع الارتياح التقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إنجاز عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير بإصدار عدد من الأحكام، بما في ذلك ما تم مؤخرا من اختتام محاكمة رادوفان كارادجيتش. إن ذلك الحكم دليل واضح على أن الذين ينتهكون مبادئ القانون الدولي الإنساني سيقدمون إلى العدالة إن عاجلا أو آجلا.

ويؤكد عدد الإجراءات القضائية التي أتمتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - ١٥١ من أصل ١٦١ - كفاءة المحكمة. وإذ نأخذ في اعتبارنا أنه بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦ لن تظل سوى قضية استئناف واحدة ومحكمتين فقط دون بت، نعرب عن امتناننا لموظفي المحكمة على عملهم الشاق وتفانيهم.

وفي هذا السياق، فإننا نشعر بالقلق إزاء تناقص عدد الموظفين على النحو الذي أشار إليه رئيس المحكمة في تقريره (S/2016/454، المرفق)، ونشيد بالجهود التي تبذلها المحكمة لحل هذه المسألة. ومن المتوقع أن تزداد هذه الحالة حدة مع اقتراب نهاية ولاية المحكمة. وبالتالي، فإننا نحث المحكمة أن تواصل جميع التدابير للتقليل من أثر هذه المشكلة العويصة على

معلومات عن مكان وجودهم، للتعاون دون تأخير في العثور عليهم على الفور وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى الآلية أو إلى السلطات الرواندية. إن كل يوم يمر وهم لا يزالون طلقاء يعد إهانة حقيقية لضحاياهم.

وفي الختام، أكرر التزام إسبانيا الراسخ بالعدالة الجنائية الدولية وبدعمنا القوي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي مواجهة الإفلات من العقاب الذي يسود في معظم النزاعات اليوم، فإن عملهما يساعدنا على مواصلة الإيمان بالعدالة. إن إرثهما يتجاوز رواندا ويوغوسلافيا السابقة. إنه يشكل دفاعا عن كرامة جميع الضحايا في جميع النزاعات. ومما يبعث على الأمل أنه رغم الصعوبات فإن العدالة أمر ممكن.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيبا حارا بالرئيسين ثيودور ميرون وكارمل أجيوس والمدعي العام سيرج براميرتز. وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. ودعوني كذلك أعرب عن دعمنا لعملهم المهني والمتفاني. كما أشكر السفير البيو روسيلي سفير أوروغواي على عمله كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

عندما أنشأ مجلس الأمن المحكمتين المخصصتين لمحاكمة الجناة المزعومين في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، في أوائل التسعينات، وجدنا نفسيهما تعملان في مجال لا عهد لهما به إلى حد كبير. فقد واجهت المحكمتان تحديات لا حصر لها، بما في ذلك الحاجة إلى مواصلة تطوير القانون الجنائي الدولي، وضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان لدعم الشرعية والمصدقية، ومعالجة قضايا من قبيل محاكمة كبار المسؤولين، وجمع الأدلة عن الجرائم التي وقعت على بعد مئات بل وآلاف الأميال، وتحديات أخرى

السيدة مولفين (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):

أشكر رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والمدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقاريرهم وإحاطاتهم الإعلامية اليوم.

بداية، أود أن أؤكد دعم المملكة المتحدة المستمر للجهود التي تبذلها الآلية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا. فكلتاها تضطلعان بعمل أساسي للتصدي للإفلات من العقاب. وإذا نواجه العديد من الأزمات اليوم، فإن من الأهمية بمكان أن نتكلم بصوت واحد حين نقول بعدم إمكانية الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية.

وعلى النحو الذي أكدته محاكمة رادوفان كارادجيتش مؤخرا أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فليس هناك تاريخ نهائي لتحقيق العدالة. وترحب المملكة المتحدة بإنجاز العديد من القضايا المعروضة على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة: كارادزيتشو وشيشيلي، وقضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش في مرحلة الاستئناف. ونرحب بأن هذه المحاكمات قد أُنجزت في اتساق مع آخر جدول زمني حددته المحكمة. ويسرنا أيضا أن نسمع أن قضية ملاديتش وقضية استئناف برليتش ما تزالان على المسار الصحيح. ونتطلع إلى صدور الحكم في قضية هادزيتش وفي قضايا الاستئناف المتبقية المعروضة أمام المحكمة. وإذا ندرك أنه قد يكون هناك تحد في الالتزام بالإطار الزمني المتوقع لقضية استئناف برليتش على وجه التحديد، فإننا نأمل بالوفاء بالموعد المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ للبت في جميع القضايا.

ونعرب عن تفهمنا للتحديات التي تواجه تناقص عدد الموظفين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أن عمل موظفي محكمة يوغوسلافيا السابقة يكتسي أهمية بالغة وأنه

القدرة على تحقيق العدالة. وندعم الجهود التي تبذلها المحكمة لتنفيذ استراتيجيتها للإنجاز والالتزام بجدول زمني لإنهاء أعمالها القضائية بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

ونسلم بأهمية التعاون الإقليمي وتعاون الدول على ضمان تقديم المسؤولين عن الجرائم للمساءلة، وندعم أنشطة مكتب المدعي العام في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ مذكرات التوقيف ونقل المتهمين الثلاثة إلى عهدة المحكمة، في انتهاك للالتزامات الدولية بالتعاون مع المحكمة. وتتطلب مسألة التعاون الإقليمي، علاوة على التحديات القائمة فيما يتعلق بالمحاكمات الوطنية لجرائم الحرب أن يوليها مكتب المدعي العام اهتماما خاصا، فضلا عن متابعة رصدتها.

وفيما يتعلق بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فإننا نلاحظ أنها قد تولت المسؤولية عن عدد من المهام المحالة إليها من جانب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك ما يتعلق بمجموعة من الأنشطة القضائية وإنفاذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود وإدارة المحفوظات. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية الآن في ضمان الانتقال السلس للمهام المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وندعم عمل الآلية في اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين العمليات وأساليب العمل وضمان المرونة في انتداب الموظفين.

وقد كان إنشاء المحكمتين خطوة هائلة إلى الأمام في مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي عدم إهدار معارفهما وخبرتهما، بل الاستفادة منها في البت في قضايا جرائم حقوق الإنسان المرتكبة على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن تكون محفوظات المحكمتين متاحة وسهلة الوصول إليها على نطاق واسع. وينبغي استخدام الدروس المستفادة من المحكمتين أيضا في تعزيز قدرات المحاكم الوطنية.

متهمين من ذوي الرتب العليا والمتوسطة. ونكرر القول مرة أخرى أن مكتب المدعي العام الصربي لجرائم الحرب قد حقق إنجازات هامة في هذا الصدد. ونحث الحكومة الصربية على دعم الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة، لا سيما تعيين رئيس جديد للمدعي العام لجرائم الحرب على سبيل الأولوية بالنسبة للحكومة المقبلة.

ونحث أيضا على التعاون بين جميع دول المنطقة. ويسرنا أن التعاون مع المدعية العامة كاف في معظم النواحي، وندعو جميع الدول إلى العمل في المجالات التي تشرع في العمل فيها بعد. ونلاحظ القرار الأخير للمحكمة العليا في بلغراد بشأن إحالة ثلاثة متهمين في دعاوى انتهاك حرمة المحكمة الناشئة عن قضية شيشيلي. وصربيا ملزمة بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونأمل أن تبذل السلطات الصربية قصارى جهدها لضمان إحالة الأفراد المعنيين إلى المحكمة هذه.

وإذ أنتقل إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فنحن سعداء جدا بالعمل الذي أدته خلال الشهور الستة الماضية، بل منذ بدايتها في واقع الأمر. والآلية ماضية نحو مرحلة جديدة هامة جدا من وجودها، إذ تعيد المحاكمات والاستئنافات المحالة إليها من أحكام محكمة يوغوسلافيا السابقة. ونحن واثقون من أن الآلية ستستخدم التدابير الملائمة لضمان النظر في هذه القضايا بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية لكي تتأكد من اتخاذ القرارات بصورة معقولة وفي إطار مراعاة الأصول القانونية الواجبة. ونتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات عن الأطر الزمنية في التقرير المقبل. ونرحب بالأبناء التي تفيد بأن تعيين الموظفين في الآلية يسير بشكل جيد وأنه يتم استقدام الموظفين ذوي الخبرة في المحكمتين السابقتين. ونؤكد مرة أخرى أن الموظفين من ذوي التأهيل الجيد يمثلون مفتاح النجاح.

يحظى بتقدير كبير من قبل المملكة المتحدة. فنحن نعول عليهم وعلى استمرار اضطلاعهم بأدوارهم حتى انتهاء ولاية المحكمة. ونثني على الجهود التي تبذلها قيادة المحكمة الدولية هذه للاحتفاظ بموظفيها، ونذكر أن تلك الجهود ستستمر. ويسرنا أيضا أن انتقل مهام المحكمة إلى الآلية يستمر وفق الجدول الزمني المحدد له.

ونوه بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2016/441) ونتطلع إلى استجابة المحكمة لذلك في تقريرها المقبل. ومن الأهمية بمكان أن نتخذ نهجا عمليا وأن نكفل عدم تحويل الموارد من إنجاز المهمة الأساسية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المتمثلة في عملها على القضايا المعروضة عليها.

وفي أعقاب انتهاء النزاع، فلن يكون بوسع أي من المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلا أن تنظر في القضايا المثيرة للقلق الشديد فحسب. ولا يعني ذلك أنه لا ينبغي النظر في الجرائم الأخرى، بل على النقيض من ذلك تماما فإن من الضروري أن تكفل نظم العدالة الوطنية مساءلة جميع الجناة. وقد نوهنا في ذلك السياق، إلى شواغل مكتب المدعي العام المستمرة حيال وتيرة وفعالية المحاكمات الوطنية فيما يتعلق بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وهناك تطورات إيجابية، مثل التقدم المحرز في حل قضايا الفئة الثانية المعلقة. وما زلنا نرى أنه يمكن التغلب على هذه التحديات. ونحث حكومة البوسنة والهرسك على العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والشركاء الآخرين على القيام بذلك.

ويساورنا القلق أيضا من أن المحاكمات الوطنية في جرائم الحرب في صربيا قد بلغت مرحلة حاسمة، حيث لا تزال الكثير من القضايا بحاجة إلى مزيد من التحقيق والمقاضاة في صربيا ضد المواطنين الصرب، وخاصة القضايا المرفوعة ضد

أساسية في النهوض بالسلام والعدالة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، فضلا عن الإسهام في تطوير القانون الدولي.

في الآونة الأخيرة، في آذار/مارس من هذا العام، أدين رادوفان كارادجيتش، الشخص الذي وصفته مؤخراً السفيرة باور بأنه ”رجل ظن أن في وسعه أن يفعل ما يريد عندما يريد، دون الالتفات إلى عواقب أفعاله على الآخرين“، وحكم عليه بالسجن ٤٠ عاماً لارتكابه أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب. وبشكل أكثر تحديداً، تشمل الجرائم الأصلية التي تعزى إلى كارادجيتش الاضطهاد والإبادة والقتل والترحيل والنقل القسري والترويع والهجمات غير المشروعة على المدنيين، في جملة أمور أخرى.

وبينما لا يمكن أبداً للمصطلحات والتعاريف القانونية أن تعبر على نحو كافٍ عن وحشية ما حدث وما عاناه البشر وما فعلَ بهم، فإن السعي إلى تحقيق العدالة الرصينة والامتنال للوقائع المتأصلة في العملية ضروريان إذا ما أردنا منع تكرار هذه الجرائم. وفي أمر المحكمة لعام ١٩٩٥ الذي يؤكد لائحة الاتهام الموجهة ضد كارادجيتش في قضية سريرينيتسا، كتب القاضي رياض أن أحداث سريرينيتسا كانت ”حقاً مشاهد من الجحيم كُتبت على أحلك صفحات التاريخ البشري“. وقد كَتَبَ يقول إن ”آلاف الرجال أُعدموا ودُفِنوا في مقابر جماعية؛ ودُفِنَ المئات من الرجال وهم أحياء؛ وتم تشويه الرجال والنساء وذبحهم؛ وقُتِلَ الأطفال أمام عيون أمهاتهم؛ وأُجبرَ جدّ على التهام كبد حفيده“.

إن إثبات الوقائع باعتباره جزءاً من عملية تعزيز العدالة أمر حاسم لمواجهة أولئك الذين يسعون إلى تشويه الحقائق أو كتابة التاريخ من جديد أو إعادة كتابة الواقع. وقد أثبتت كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية بصورة قاطعة وقوع تلك الإبادة الجماعية في سريرينيتسا. إن الأمر ليس مناقشة مستندة إلى وقائع؛ بل هو تاريخنا. وهذه

ونشكر المدعي العام على مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد أماكن الفارين وإلقاء القبض عليهم، ونرحب باعتقال وتسليم لاديسلاس نتاغانزوا إلى رواندا. ونأمل في تقديم الثمانية الفارين المتبقين أيضاً إلى العدالة، ونحث جميع الدول على التعاون لأجل تحقيق تلك الغاية. ونرحب أيضاً بالعمل الذي أدته الآلية فيما يتعلق باستعراض مستوى الدعم المقدم إلى الأشخاص الذين بُرِّئت ساحتهم وأُفرج عنهم بغية تحقيق أوجه الكفاءة المناسبة، ودعم الجهود الجارية بشأن نقلهم.

ونحن سعداء بالتسليم للسلس لمهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية عند إغلاقها، ونشكر حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على الدعم القوي والمستمر الذي تقدمه إلى الآلية، وللاهتمام الذي تبديه لمقرها الدائم الجديد في أروشا. ويسرنا أيضاً أن الآلية قد نفذت بعض التوصيات المقدمة من مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأنها تواصل العمل على توصيات أخرى. وإن للآلية دوراً هاماً تضطلع به في منظومة العدالة الجنائية الدولية، وإننا لعلّ ثقة تامة بأنها ستتمكن من تنفيذ مهامها المتبقية على النحو المطلوب.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب برئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي أجوس، وأن أرحب بالقاضي ميرون وأهنئه على إعادة تعيينه في آذار/مارس رئيساً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأرحب بالمدعي العام برايمرتز، الذي تولى منصب المدعي العام للآلية في ذات الوقت الذي يواصل فيه عمله بصفته المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وما تزال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآن، الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، تشكل عناصر

بيزيماننا، شارل ريانديكاويو، فينياس مونياروغاراما، فيليسيان كابوغا وبروتاييس مبيرانيا.

وتطلب الولايات المتحدة إلى الرئيس ميرون والمدعي العام براميرتز أن يجعلوا من تعقب هؤلاء الهاربين المتبقين وإلقاء القبض عليهم المحور الرئيسي لعمل الآلية في المستقبل. لقد طال الأمر أكثر مما يجب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تحت القيادة القوية للرئيس أجيوس، على التقدم المحرز في إنجاز عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق وعلى كفالة إقامة العدالة على وجه السرعة مع احترام حقوق المتهمين. وقد أنجزت المحكمة الآن جميع قضاياها تقريباً، إذ لم يبق سوى اثنين من المتهمين في مرحلة المحاكمة الابتدائية وهناك قضيتان في مرحلة الاستئناف. ونحن على ثقة بأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يمكنها أن تفي بالتزامها بإنجاز عملها بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

وفي هذا الصدد، وفي ضوء الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس أجيوس، تود الولايات المتحدة أن تؤكد مجدداً أهمية التعاون الكامل لجميع الدول المعنية مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة لأفراد ثلاثة في قضية انتهاك حرمة المحكمة.

وينبغي الحذر من القادة الذين يوحون بأن العدالة تأتي على حساب المصالحة أو الوحدة. وربما تكون المحاكمات غير ملائمة لأولئك الذين يتحملون المسؤولية عن جرائم خطيرة، سواء كانوا ميلوسوفيتش أو كارادجيتش، أكايسو أو ناهيماننا. ولكن وكما أظهرت تجربتنا هنا، فليس من الصحيح أن السعي إلى تحقيق العدالة يحبط المصالحة أو يضر بالوحدة. بل يفعل العكس. إن السعي إلى العدالة أمر حيوي لفهم أحداث الماضي المظلم، لإثبات الوقائع ونقض الأوهام. وتفضيل بعض القادة

الحقائق الراسخة تزيد من شعورنا بالحزن والحزني إزاء عدم تمكن المجلس من اعتماد قرار بسيط لإحياء الذكرى السنوية العشرين لسريبرينيتسا. إن الحقائق راسخة، وكما قال أحد المتكلمين عقب استخدام حق النقض في العام الماضي ضد مشروع قرار يعترف بهذه الحقائق، فإن الإنكار هو بمثابة الطامة الكبرى للضحايا. إن الإنكار خطير بالطبع، ولكن التحدي الذي يمثله الإنكار يُبرز أيضاً أحد أهم إسهامات العدالة الدولية في عملية إثبات الوقائع وتحديد المسؤولية الفردية. وهو أنها تساعدنا على فهم ما حدث وكيف حدث، ومن المسؤول عنه - وهي حقائق من المأمول أن تتيح لنا أن نتعلم كيف نمنع هذه الأحداث من أن تتكرر.

وعلى الرغم من أن بعض القادة، بما في ذلك في سياقات أخرى اليوم، يتخوفون بطبيعة الحال من المحاكمات والمساءلة، فإن العدالة، بل والسلام، يتطلبان منا السعي الحثيث لتحقيقهما. إن إدانة كارادجيتش واعتقال السلطات الكونغولية لاديسلاس نتاغانزوا في كانون الأول/ديسمبر هما تذكير هام بحقيقة أن هذا الأمر الحتمي لن يتراجع في الأهمية على الرغم من مضي الوقت.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا أن نظل مثابرين في ملاحقتنا للثمانية الهاربين المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتحتاج الآلية إلى إعادة تنشيط جهودها للقبض على هؤلاء الرجال، ويجب على الدول الأعضاء في منظماتنا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، المساهمة بفعالية في جهودنا المشتركة لتقديم هؤلاء الرجال للمساءلة.

وستواصل الولايات المتحدة الأمريكية القيام بدورها، ونكرر عرضنا تقديم ما يصل إلى ٥ ملايين دولار في شكل مكافآت لقاء معلومات تفضي إلى إلقاء القبض على فوجانس كايشيمما، تشارلز سيكوبوايو، ألويس نديمباتي، أوغوستين

بشأن الاستئناف في قضية بوتاري. وقد تلقت دعماً ممتازاً وتعاوناً دولياً من الدول الأعضاء وتركت إرثاً مهماً في أدلة تتعلق بأفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن تعقب الخارجين على العدالة الدولية واعتقالهم، والاتهامات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، وإحالة القضايا الجنائية الدولية إلى المحاكم الوطنية.

كما أسهمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إسهاماً كبيراً في المصالحة الوطنية وفي استعادة السلام والأمن، وفي مكافحة الإفلات من العقاب وتطوير العدالة الجنائية الدولية، لا سيما من خلال تحقيق العدالة للضحايا والناجين من الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ في رواندا.

وقبل إنهاء عملها، من المتوقع من آلية تصريف الأعمال المتبقية، وفقاً للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، أن تتعقب المارقين الذين أصدرت المحكمة لوائح اتهام بحقهم وأن تسهم في إلقاء القبض على الممارين الثمانية المتبقين.

إن حالات التأخير المتتالية في إنجاز أنشطة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تشكل مصدراً لبعض التوتر في مجلس الأمن بما أن المحكمة، وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة، كان ينبغي أن تغلق قضاياها في عام ٢٠١٠ أو في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٤.

ونخطط علماً على نحو جيد بالجهود التي تبذلها المحكمة لإنجاز عملها بسرعة وجهود القضاة في تحديد سبل تسريع القضايا التي لم يتم البت فيها. ونلاحظ التزام المحكمة بالوفاء بالموعد النهائي لإغلاقها بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ومما يقف شاهداً على هذا الالتزام أحكام الإدانة التي صدرت مؤخراً بحق مجرمي الحرب والجهود التي بذلتها في إكمال نقل المهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ذي الصلة.

في سياقات أخرى لاتباع مسار غير مسار المساءلة يوحى بأنهم مهتمون بتعزيز أهداف لا علاقة لها بسعيها الجماعي إلى السلام المستدام.

السيد لوкас (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نتقدم بالترحيب والشكر لكل من القاضيين كارمل أجيوس وثيودور ميرون والمدعي العام سيرج براميرتز على إحاطتهم الإعلامية الشاملة بشأن أنشطة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. ونثني على أوروغواي لتوجيهها أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

دفعت الحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية مجلس الأمن إلى إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على التوالي، وإناطة ولاياتهما لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا والدول المجاورة.

ونوه بإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين الخاصتين باعتباره من أكثر مبادرات الأمم المتحدة صلةً بالحفاظ على سيادة القانون الدولي وصون مبادئ السلام والعدالة.

فعلى مدى عقدين من الزمن على وجودهما، اضطلعت المحكمتان بدور حاسم في تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية وتوفير الأدوات لآليات العدالة الوطنية والدولية عن طريق كفاءة تقديم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الإنسانية إلى العدالة والمساءلة.

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عملاً بالقرار ٩٥٥ (١٩٩٤) وأغلقت في نهاية عام ٢٠١٥، عقب حكمها

لتحسين عملياتها وإجراءاتها وأساليب عملها والحفاظ على المرونة في تعيينها للموظفين. ويهدف ذلك إلى تعظيم فعاليتها وكفاءتها.

في الختام، نود أن نسلط الضوء على أن مبادئ العدالة الجنائية الدولية، المتجسدة في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، كانت حاسمة في عمليات انتعاش تلك البلدان في أعقاب الأحداث المريعة التي وقعت على أراضيها. وجاء إنشاء هاتين المحكمتين، عملاً بقرارات مجلس الأمن، استجابة للضجة الجماهيرية حيال الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. كما كان لهما دور فعال في الحفاظ على الثقة في القانون الدولي؛ وكفالة تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي إلى المحاكمة ومعاقبتهم؛ وكفالة إنشاء آليات قضائية للتحذير من أن هذه الجرائم لن تمر دون عقاب؛ وضمان إحقاق العدالة للضحايا في وقت كان ارتكاب الجرائم الشنيعة ضد الإنسانية مستمرا على نطاق مثير للقلق.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس أجيوس والرئيس ميرون والمدعي العام برايمرتر على إحاطاتهم الإعلامية وعلى التقريرين (S/2016/453، المرفق و S/2016/454، المرفق)

إن اليابان تلتزم بإرساء سيادة القانون وتولي أهمية كبيرة لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأود أن أؤكد للرئيسين والمدعي العام دعم اليابان الكامل لعمل هيئتهما.

وفيما يتعلق بعمل محكمة يوغوسلافيا السابقة، فإننا نقدر الجهود التي بذلتها المحكمة لإصدار الأحكام في قضيتي كارادجيتش وشيشيلي في آذار/مارس، كما كان متوقعا، على الرغم من التناقص الخطير في عدد الموظفين. كما يسرنا أن

ومما يثير القلق التحديات التي تواجهها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في المسائل المتصلة بالموظفين، والتي تسبب في تأخير المحاكمات، والحالات الأخرى للتناقص الطبيعي في عدد الموظفين. ونأمل ألا تؤثر حالات التأخير تلك على المحاكمات الجارية وأن يتم الانتهاء من الأعمال القضائية للمحكمة بصورة فعالة بنهاية عام ٢٠١٧.

لقد كان إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، أمرا أساسيا في ضمان ألا يسمح إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للفارين المتبقين بالهروب من العدالة. بيد أن الآلية لا تزال تواجه تحديات أساسية، ألا وهي، ضمان القبض على الأفراد المتبقين الذين أصدرت المحكمة لوائح اتهام بحقهم وحل المسألة الإنسانية المتعلقة بالأفراد الـ ١٤ الذين برأت المحكمة ساحتهم وأفرجت عنهم ولكنهم لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية.

ولكي يتسنى للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية مواصلة الاضطلاع بولايتها بسرعة وكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، فإن الدول مدعوة إلى التعاون مع الآلية ومع حكومة رواندا في اعتقال ومحاكمة الهاربين المتبقين الثمانية الذين أصدرت المحكمة لوائح اتهام بحقهم. وفي هذا الصدد، ندعو الدول إلى التحقيق مع جميع الهاربين المتهمين بارتكاب أعمال إبادة جماعية الذين يقيمون على أراضيها واعتقالهم ومحاكمتهم أو تسليمهم، وفقا لالتزاماتها الدولية المنطبقة. وتجدر الإشارة إلى الممارسة الجارية للآلية المتمثلة في الاتصال والتعاون مع بلدان يوغوسلافيا السابقة ورواندا وتزويد السلطات بمعلومات مستكملة عن أنشطتها وعن نقل المسؤوليات، فضلا عن مساعدة الهيئات القضائية الوطنية، وهي ممارسة مشجعة. وننوه بأن الآلية لا تزال تستفيد من أفضل ممارسات المحكمتين وتبني على الدروس المستفادة في السعي إلى إيجاد سبل جديدة

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا دعم اليابان لأنشطة كل من المحكمة والآلية. ونأمل أن تواصل الإسهام في تطوير العدالة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر الرئيسين ميرون وأجيوس والمدعي العام براميرتر على التقريرين (S/2016/453، المرفق و S/2016/454، المرفق) وعلى إحاطاتهم الإعلامية. وتكرر فرنسا شكرها لجميع موظفي المحكمتين على العمل الذي يضطلعون به من أجل الانتهاء بنجاح من الإجراءات القضائية، وتؤكد مجددا دعمها لهم. ونحن ندرك جميعا أهمية تعبئة جهود الجميع. ومن المهم التقيد بالإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تحيط فرنسا علما بأنه في هذه المرحلة لا تزال هناك قضيتان تتعلقان باثنين المتهمين في مرحلة المحاكمة الابتدائية وقضيتان في مرحلة الاستئناف. وعليه، فقد أصدرت المحكمة أحكاما على ١٥١ من أصل ١٦١ فردا قُدموا للمحاكمة أمامها. وتعلق فرنسا أهمية كبرى على حقيقة أنه، في إطار استراتيجية الإنجاز، تواصل المحكمة خدمة العدالة مع الالتزام الكامل بالإجراءات القانونية الواجبة، وينبغي تزويدها بكل ما يلزم من تعاون. وتقيدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالقواعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشير فرنسا إلى أنه، عملا بالقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، طلب مجلس الأمن إلى المحكمة أن تنهي عملها وفقا لإطار زمني محدد في ضوء إغلاقها، عن طريق نقل المسؤولية عن أنشطتها إلى الآلية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتماشيا مع القرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما لأساليب وعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وقدم تقريره (S/26/441) في ١ حزيران/يونيه. وترحب فرنسا

نعلم أنه من المحتمل أن يصدر الحكم بشأن قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش قبل الموعد المتوقع في حزيران/يونيه. وأود أن أشيد بقيادة الرئيسين والمدعي العام بخصوص هذه الإجراءات، وأدعوهم إلى الإبقاء على الجدول الزمني للأنشطة القضائية متماشيا مع التوقعات، مع احترام الإجراءات القانونية الواجبة.

ولا يمكن للمحكمة الوفاء بولايتها إلا عندما تجد التعاون اللازم من الدول الأعضاء. ونذكر بأن الدول الأعضاء ملزمة بأن تتعاون بشكل كامل مع محكمة يوغوسلافيا السابقة، ونحث الدول المعنية على تنفيذ التزاماتها.

أما بخصوص الآلية، فقد كلف القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) الآلية، باعتبارها جهازا قضائيا صغيرا ومؤقتا وفعالا، بتولي المسؤولية عن نشاط وإرث محكمة يوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومن دواعي سرورنا أن نسمع أن الآلية تحاول أن تكون على أكبر قدر ممكن من الكفاءة من خلال تنفيذ العديد من التدابير الابتكارية، مثل نهج "المكتب الواحد" في مكتب المدعي العام، مع كفاءة سلامة الأنشطة القضائية وسلاستها. بيد أننا نلاحظ مع القلق أن تشييد المبنى الدائم الجديد في أروشا يواجه تأخيرا طفيفا. ونأمل أن يكتمل المشروع بحلول نهاية هذا العام، ونتوقع قيادة قوية من جانب الرئيس وأمين السجل.

ومثل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يجب على الدول الأعضاء التعاون تعاوننا كاملا مع الآلية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نعلم بتوقيع الأمم المتحدة ومالي على اتفاق بشأن تنفيذ أحكام السجن. ونرحب أيضا بالتعاون من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ القرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥) لنقل السيد لاديسلاس نتاغانزوا إلى السلطات الرواندية. ونتطلع إلى رؤية المزيد من الأمثلة من هذا القبيل في المستقبل.

بالطابع المؤقت لولاية الآلية، الذي يتطلب اعتماد نظام إدارة مصمم خصيصا يراعي على النحو الواجب تنوع النظم القانونية وتوازن التمثيل الجغرافي العادل.

تتيح هذه المناقشة للمجلس فرصة للترحيب بالإسهام الرئيسي للمحكمتين في خدمة مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة وتحديد الأعمال التي يجب على الدول الآن القيام بها لكفالة صون هذه العدالة مع مرور الوقت. على الدول المعنية من الآن فصاعدا مواصلة إرساء سيادة القانون التي يجب فيها ضمان استقلال السلطة القضائية ضمانا تاما. لا بد من أن تظل الملاحقة القضائية لمن يعتبروا مجرمين من المستوى المتوسط أولوية وطنية وأن تكون موضوعا لتعزيز التعاون والمساعدة الإقليمية.

تواصل فرنسا دعمها للآلية، بما في ذلك إلقاء القبض على الهاربين الذين تستهدفهم أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة. وعلاوة على ذلك، أود الإشارة إلى أن القضيتين المحاليتين إلى فرنسا من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يجري تناولهما بكل ما يلزم من عناية ودقة، تحت إشراف المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية وفي ظل الاتصال المستمر معها. وفي هذا الصدد، أذكر بأن فرنسا هي الدولة الوحيدة، إلى جانب رواندا، التي قبلت إحالة قضايا.

وفي الختام، أشكر سفير أوروغواي، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدولتين، وكامل فريقه، وممثلي المحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على ما بذلوه من جهود لتنفيذ المراحل الانتقالية عملا بالقرارين ١٩٦٦ (٢٠١٠) و ٢١٩٣ (٢٠١٤). ينبغي أكثر من أي وقت مضى أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب في صميم الإجراءات التي يتخذها المجلس، لأن العدالة شرط مسبق للسلام والأمن الدائمين. أستاذ الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

بتعاون المحكمة في هذه العملية. ويشدد التقرير على الجودة العالية لعمل المحكمة وما تبذله من جهود في استراتيجية الإنجاز، ولا سيما في مجال الإدارة، فضلا عن إجراء التحسينات الضرورية لزيادة الكفاءة.

ونسلم الضوء أيضا على الاهتمام الذي أبدته المحكمة نفسها بعملية التقييم، حيث أشارت إلى أنها ينبغي أن تكون أبعد مدى وأن تستخدم الوسائل اللازمة وأن تتم بطريقة تتناسب مع مؤسسة قضائية. ونهج التقييم يتوافق تماما مع فكرة استقلال السلطة القضائية بل إنه يكفل إقامة العدل على نحو سليم، وهي مسألة تشكل في حد ذاتها ضمانا أساسية لمصادقية العدالة الجنائية الدولية.

وفي هذا الصدد، عملا بالفقرة ١١ من القرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، تتوقع فرنسا من المحكمة "أن تقدم تقريرا عن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريرها النصف سنوي القادم". ويتعلق هذا بصفة خاصة بتنفيذ جزء من مدونة قواعد السلوك والآلية التأديبية للقضاة، فضلا عن نظام المعلومات المركزي بشأن تخفيض عدد الموظفين. وتود فرنسا أن ترى هذا النهج يطبق بصورة شاملة وبطريقة مهنية. وعلى وجه الخصوص،ؤكد على توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يجري تحليل الأحكام الصادرة وإجراءاتها بغية كفالة تحقيق تقدم في العدالة الجنائية الدولية ككل وتحديد ما يستحق تكراره وما ينبغي عمله بشكل مختلف في المستقبل. من شأن هذا التقييم من قبل الممارسين إثراء تركة هاتين الهيئتين القضائيتين.

بدأ فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا العملية الانتقالية لضمان استمرار سير العدالة. ونود أن نشدد على الفرصة الفريدة التي توفرها الآلية للاستفادة من خبرة المحكمتين، لتجمع بذلك بين أفضل أساليب العمل. ونذكر

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نيبشاك (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ وفد فرنسا من خلالكم، سيدي، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أشكر القاضي ثيودور ميرون، والقاضي كارمل أجيوس، والمدعي العام سيرج براميرتز على إحاطاتهم الإعلامية.

إذ نتأمل المعلم الذي تحقق السنة الماضية بإغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نقر مع الارتياح بأن الأفراد الـ ٩٣ المتهمين بالإبادة الجماعية من قبل المحكمة الجنائية هم المدبرون الرئيسيون لتلك الجريمة، بالإضافة إلى الزعماء الوطنيين والمحليين الذين لم يكونوا في متناول العدالة الرواندية، إذ كانوا هاربين دوليين. تمثل المحكمة إسهاما هائلا في الفقه القضائي لجريمة الإبادة الجماعية والمصالحة بعد الإبادة الجماعية وتضميد الجراح في رواندا.

غير أنه من المؤسف أن الفارين الثمانية الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة اتهام بحقهم، فضلا عن المشتبه بهم الآخرين الذين غمك ضدّهم أدلة وافرة ومؤكدة، لا يزالون مطلقي السراح. نحن نكرر دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لا تزال توفر المأوى للهاربين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، أن تفي بالتزاماتها الأخلاقية والقانونية تجاه ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ليس هناك أي مبرر قانوني من أي نوع لحقيقة أن هؤلاء الأفراد لم يحاكموا أو يتم إرسالهم إلى حيث يمكن محاكمتهم. ينبغي أن تتركز جهودنا الجماعية على ضمان أن يكون لكل مشتبه به يومه أو يومها في المحكمة في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، في البلدان التي يقيمون فيها أو ترحيلهم ومحاكمتهم أمام دائرة الجرائم الدولية المتخصصة التابعة للمحكمة العليا في رواندا. لن يهدأ لرواندا بال حتى تتم محاكمة كل واحد

منهم. نحن ندين بذلك لملايين الضحايا ولعدد لا يحصى من الناجين. ويحدونا الأمل في يؤدي التزام المدعي العام الواضح ورغبته في اشراك زملائه المدعين العامين في العواصم الوطنية التي تأوي أولئك الفارين إلى اعتقالهم وتسليمهم ومحاكمتهم في نهاية المطاف.

ولا يزال بالغ القلق يساورنا إزاء التأخيرات التي صودفت في التحقيقات والإجراءات في القضية المرفوعة ضد لوران بوسيباروتا. ولا تقل عن ذلك أهمية محاكمة أوكتافيان نغيزي وتيتو باراهيرا في محكمة باريس الجنائية. يجب التعجيل بها في جو محايد ومستقل. وبالإضافة إلى ذلك، ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء قرار الإدعاء الفرنسي في العام الماضي بإسقاط التهم الموجهة ضد الأب فينيسيسلاس مونيشياكا، وهو قرار يتناقض مع طبيعة ونطاق الجرائم المرتكبة في ضوء الأدلة المتاحة. ومن جانبنا، نواصل الوفاء بالتزامنا فيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى رواندا، بما في ذلك ما تم مؤخرا من إدانة جان أوينكيندي بارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

اسمحوا لي أن أعود إلى مسألة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي مسألة هامة بالنسبة لحكومة رواندا وشعبها. تتضمن محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أشمل سرد لأعمال الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي. إنه تاريخنا المؤلم - جزء من التاريخ لن يكف الروانديون أبدا عن المطالبة بنقله إلى رواندا. ينبغي أن يكون المستفيد أولا وقبل كل شيء الأشخاص المعنيين باعتبارهم وحدهم أصحاب هذا التاريخ. نحن ندرك أنها ممتلكات الأمم المتحدة، لكن ينبغي ألا يكون هناك أي غموض في فهمنا للمسألة. ينبغي نقل تلك المحفوظات إلى رواندا عند إنجاز ولاية الآلية. إن وجود محفوظات المحكمة الجنائية الدولية في رواندا سيظل يمثل تذكرة للروانديين بما حدث في بلدنا والحفاظ على سجلات البلد التاريخية لتلك الواقعة المفجعة.

الجنايتين الدوليتين؛ والمدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمدعي العام للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنايتين الدوليتين. وأشكرهم على تقاريرهم النصف سنوية (S/2016/441 و S/2016/453 و S/2016/454).

إن صربيا ما فتئت ملتزمة التزاما راسخا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بينما تواصل السلطة القضائية المحلية الصربية مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الكبرى التي ارتكبت خلال النزاع المسلح في يوغوسلافيا السابقة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت حكومة بلدي على النحو الواجب أوامر بإلقاء القبض على السيد جوفيك ستانيسيتش والسيد فرانكو سيماتوفيتش، وبرأت الدائرة التمهيدية ساحة المتهمين، حيث ألغت حكم الدائرة الابتدائية بناء على الاستئناف المقدم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويرجع تنفيذ أوامر الاعتقال لأول مرة إلى وقت إلقاء القبض، في عام ٢٠١١، على المتهمين راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش اللذين أُلقي القبض عليهما بلدي. غير أن هذه المعلومات الهامة غير مدرجة في تقرير المدعي العام.

أما اليوم، فإن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعتمد اعتمادا كبيرا على تعاون الحكومة الصربية، ولا سيما في حالات الإفراج المؤقت. وفي الأشهر الستة الماضية، طُلب إلى الأجهزة الصربية تقديم تقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية، في بعض الحالات على أساس يومي، عن الامتثال لشروط الإفراج المؤقت عن المتهمين غوران هادزيتش، وجوفيك ستانيسيتش، والسيد وفرانكو سيماتوفيتش، والمدانين، راديفوي ميليتش ودراغو نيكوليتش الذي توفي أثناء وجوده في صربيا. وتشمل أحيانا شروط الإفراج المؤقت التي حددها الدوائر القضائية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الرقابة يوميا على مدار

ومن الأهمية بمكان أن نحفظها للأجيال القادمة وأن تكون المحفوظات بمثابة تحية للذين عانوا.

وفي الختام، اسمحوا لي أيضا أن أتفق مع المدعي العام بشأن خطر أيديولوجية الإبادة الجماعية وإنكارها. يتمثل هذا الخطر، كما شهدنا في عام ١٩٩٤، في أن الإبادة الجماعية لا تحدث في فراغ، بل يجري التخطيط لها وتنفيذها. إنها تبدأ بأيديولوجية وتنمو على مراحل. ولهذا السبب، عندما يكون هناك من الرجال والنساء من لا يزال ينخرط في أيديولوجية الإبادة الجماعية، فإن الأمر يدعونا جميعا إلى تجسيد مسؤولية تثقيف الأجيال الشابة ومكافحة أي محاولة لمواصلة تجريد الناجين من إنسانيتهم. وبالمثل، فإن حقيقة أن هناك من الرجال والنساء من لا يزال ينخرط في الانقسامات العرقية ومن يستغلها باعتبارها نقطة الانطلاق الوحيدة لتحقيق نفع سياسي ينبغي أن تكون بمثابة دعوة لنا جميعا للاضطلاع بشكل جماعي بالمسؤولية عن بذل ما يلزم لاستئصال هذا الشر من خلال التثقيف والتعاون والتشريعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد أوبرادوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى.

السيد أوبرادوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أشكركم أيها السيد الرئيس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى.

قبل أن أمضي إلى طرق الموضوع الهام المدرج في جدول أعمال المجلس اليوم، أود أن أرحب بالضيوف الموقرين من لاهاي، كل من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ ورئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين

في ذلك السياق، سمحوا لي أن أذكر أنه منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ما فتئت أسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أنه على الرغم من النتائج التي خلصت إليها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومفادها أنه تم ارتكاب اغتيالات وأعمال غير إنسانية ومعاملة قاسية ضد المدنيين من أصل صربي أثناء عملية العاصفة في عام ١٩٩٥ وبعدها، لا يوجد لدى كرواتيا في تلك العملية سوى إدانة واحدة قطعية لجريمة حرب تتمثل في القتل العمد. ولم يعترض قط ممثل كرواتيا على قولي. وأبلغت أيضا بأن الحكومة الكرواتية حاولت أن تحرم صربيا من الولاية القضائية على التحقيق والمحاكمة في الجرائم التي يرتكبها الرعايا الكروات. وفي الجلسة العامة التي عقدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ للنظر في التقرير السنوي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/70/226) (انظر A/70/PV.31)، ذكرت أن الحكومة الكرواتية تسعى لسبب ما إلى ترسيخ عملية الإفلات من العقاب بالنسبة لمواطنيها، ولم نشهد أي رد فعل لذلك من جانب الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الهيئات القضائية في كرواتيا وكوسوفو أوقفت في الوقت نفسه تعاونها في الاستجابة إلى طلبات صربيا للحصول على المساعدة.

على الرغم من هذا الوضع، أكد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تقريره الخطي بأن الحكومة الكرواتية عملت على ترسيخ الإفلات من العقاب بالنسبة لمواطنيها. وصدرت تعليمات للإدارات الكرواتية المعنية بموجب قرار الحكومة الكرواتية المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ينص على:

”عدم التعاون مع الأجهزة القضائية الأجنبية في بعض قضايا جرائم الحرب، وتحديد القضايا التي تدعي فيها لائحة الاتهام بأن أفرادا من الهيئات المدنية والعسكرية الكرواتية شاركوا في عمل إجرامي مشترك

الساعة. وتتمتع صربيا بسجل مثالي في تنفيذ ضمانات حكومتها التي تنص على عملية الإفراج المؤقت. وبالإضافة إلى ذلك، امتثلت امتثالا تاما لواجب إبلاغ دائرة الاستئناف بشأن التقدم المحرز في المعالجة الطبية للمتهم فويسلاف شيشيلي أثناء إقامته المؤقتة في صربيا.

يقر المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة في تقريره بأنه أُتيحت له حرية الحصول على الأدلة الموجودة في صربيا، مثل الوثائق والمحفوظات والشهود، في حين أن نفس الشروط، وفقا لمبدأ المساواة في المعاملة تم الحفاظ عليها بالنسبة لمحامى الدفاع. وحتى الآن، تلقت صربيا ١٧٠ ٢ طلبا للمساعدة من مكتب المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، وتلقت ١٣٣١ طلبا من مختلف أفرقة الدفاع؛ ولا تشير السجلات إلى وجود أي طلب معلق من طلبات المساعدة أو المنازعات في هذا الصدد. وهذه الإحصاءات أبلغ دليل على تفاني بلدي في عملية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وتتطابق تماما مع سجلات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال. وتستحق الجهود التي بُذلت لتقديم الإحصاءات اعترافا دوليا كاملا.

كما اقترحت في بياني أمام المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7574)، فقد اعتمدت الحكومة الصربية استراتيجية وطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين كفاءة إجراءات المحاكمة على جرائم الحرب المحلية وإلى تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال الحساس. إنها تجسد التزام حكومة بلدي بالمساءلة على الجرائم الدولية الكبرى بغض النظر عن الوضع الوطني أو العرقي أو الديني للجاني أو الضحية. ولهذا السبب وغيره من الأسباب، تتوقع صربيا عن حق أن تتشاطر جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة الأخرى نفس الأهداف، والعمل وفقا لمبادئ القانون الإنساني الدولي.

لقد رُسم انطباع، خاصة في المنطقة، مؤداه أن صربيا مسؤولة عن تبرئة فويسلاف شيشيلي مؤخرًا. هذا ليس من الانصاف. إذ أن الحكومة الصربية ما انفكت تطالب بإيلاء الاحترام الكامل للأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا سيما في حالة تبرئة الجنرال غوتوفينا وغيره من الجنرالات الكروات، على الرغم من النتائج الوقائية التي تفيد بارتكاب أعمال قتل وغيرها من الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين الصرب في عملية العاصفة. كما طُلب من الحكومة الصربية عدم التعليق على الأحكام الصادرة في قضيتي قاندي الحرب البوسنية ناصر أوريتش ورأس ديليتش اللذين يتحملان المسؤولية الكبرى عن جرائم القتل والتعذيب في معسكرات الاعتقال، بما في ذلك عملية قطع رؤوس الجنود الصرب على أيدي وحدات المجاهدين، وهي جرائم تعذر إثباتها. ومع ذلك، تجري حاليا محاكمة ناصر أوريتش من جانب محكمة البوسنية على أساس أدلة تتعلق بمسؤولية جنائية فردية قدمها المدعي العام الصربي لجرائم الحرب. ومن المستصوب لنا جميعا مراقبة التطورات في هذه القضية.

طُلب أيضا احترام أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أعقاب تبرئة قاندي جيش تحرير كوسوفو، راموش هاراديناي وفاقر ليماي، من الجرائم التي ارتكبت ضد الصرب. ومع ذلك، لاحظ القضاة أنه تكون لدى الدائرة الابتدائية "انطباعا قويا بأن محاكمة [هاراديناي] كانت تجري في مكان شعر فيه الشهود بعدم الأمان". وتم تسليط ضوء جديد على عجز المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن المحاكمة على الجرائم التي يرتكبها ألبان كوسوفو وميتوهيا من خلال إنشاء آلية قضائية أضفي عليها الطابع الدولي لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم.

ويجري انتقاد صربيا أيضا لعدم انتخاب المدعي العام الجديد لجرائم الحرب. الواقع هو أن عملية الانتخاب فشلت، ولكن

لارتكاب جرائم دولية، أو أن الجيش الكرواتي شارك في شن هجمات منهجية وواسعة النطاق على السكان المدنيين".

هذه المعلومات مثيرة للقلق، وتوقع صربيا من مجلس الأمن الرد عليها على النحو المناسب. وإلا فلن تكون جهودنا فعالة، ولن تتحقق العدالة أو ستكون انتقائية.

إن صربيا تتفهم بالكامل قلق المدعي العام إزاء التراجع الواضح في مجال التعاون الإقليمي وتنشاطر معه ذلك القلق، وتهيب بالأمم المتحدة مرة أخرى أن تجد طريقة صارمة ومستمرة للرصد الدولي في الميدان. فالمسألة قضية إقليمية ووطنية للمدعين العامين المعنيين بجرائم الحرب، ولا بد من التعاون بإخلاص في مكافحة الإفلات من العقاب دون تدخل سياسي. لذلك فإن الاستراتيجية الوطنية الصربية تتوخى عقد مؤتمر إقليمي يجري فيها بحث جميع قضايا التعاون الإقليمي المفتوحة وتسويتها.

كذلك تؤيد صربيا رأي المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ومفاده أنه يجب تكثيف عملية البحث عن الأشخاص المفقودين. غير أنه على الرغم من ذلك كان من الضروري في هذا الصدد الإشارة أيضا إلى أنه، وفقا للبيانات الرسمية للجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين، تم التحقق من مصير أكثر من ٧٠ في المائة من الـ ٤٠,٠٠٠ شخص الذين فقدوا خلال الصراع المسلح في يوغوسلافيا السابقة. وهذه النسبة ليس لها نظير في أي مكان في العالم، ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود التي الكبيرة التي بذلها البلد الذي أنتمي إليه.

من المسلم به أن تقرير المدعي العام المعروض علينا بالغ الأهمية بالنسبة للأعمال الأخيرة التي قامت بها صربيا. سأتطرق الآن بإيجاز إلى ذلك الانتقاد.

لفترة ١٢ شهرا بموجب قرار، فإن حلاً إجرائياً من هذا القبيل غير موجود بالنسبة إلى القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية؛ وبالتالي، عمدت الدائرة الابتدائية إلى رفض الحجج التي تقدمت بها صربيا.

مرة أخرى، اسبحوا لي أن أشير إلى أن صربيا لم تطلب أبداً من المحكمة أن تعفيها من التزاماتها الدولية؛ فهي لم تطلب سوى تأجيل التنفيذ أثناء حالة الإفراج المؤقت التي يعيشها المتهم شيشيلي، في ظل ظروف تعرض للعلاقات الثنائية مع بلدان منطقة يوغوسلافيا السابقة. وتأجيل التنفيذ لن يكون المثال الوحيد؛ إذ نقرأ في سجلات المحكمة أن شفتت كاباشي لم يمثل أمام المحكمة إلا في عام ٢٠١١، أي بعد مرور أربعة أعوام على صدور الأمر بإلقاء القبض عليه بتهمة انتهاك حرمة المحكمة في عام ٢٠٠٧. وفي غضون ذلك، لم يبلغ رؤساء المحكمة مجلس الأمن بعدم تعاون الولايات المتحدة.

إن الحكومة الصربية لم تُرد حماية الأشخاص المتهمين من الملاحقة الجنائية. وكحل توافقي، تم الاتصال مع رئيس المحكمة للنظر في إمكانية إحالة القضية إلى القضاء المحلي تلقائياً، وفقاً للقاعدة ١١ مكرراً من قواعد المحكمة. وترى حكومتني أن إحالة كهذه من شأنها أن تتماشى تماماً مع القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) الذي يدعو المحكمة إلى التركيز في قضاياها على محاكمة أبرز القادة الذين يشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن الجرائم التي تندرج ضمن اختصاصها، وإحالة القضايا المتعلقة بالذين لا يتحملون هذا القدر من المسؤولية إلى المحاكم الوطنية المختصة. لكن في ٥ شباط/فبراير، أبلغ رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الحكومة الصربية أن قضايا انتهاك حرمة المحكمة لا تقع في نطاق القضايا التي يمكن إحالتها إلى المحاكم المحلية في دولة ما، عملاً بالقاعدة ١١ مكرراً من قواعد المحكمة. ولم يجر تقديم أي إيضاح محدد حول هذه السابقة.

ثمّة عملية توظيف جديدة جارية حالياً. وسيكون الانتخاب إحدى أولويات الحكومة الجديدة التي يتوقع تشكيلها قريباً. في غضون ذلك، يواصل مكتب المدعي العام الصربي لجرائم الحرب عمله الكامل تحت قيادة النائب الأول للمدعي العام، وقد تم التأكيد في صربيا عام ٢٠١٦ على لوائح الاتهام التي تتعلق بثمانين جرائم حرب ضد ١٥ شخصاً.

والآن، سوف أقول بضع كلمات تعليلاً للإبلاغ عن فشل صربيا في تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن الدائرة الابتدائية في قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد ثلاثة أشخاص. لقد صدرت أوامر الاعتقال بعد مرور شهرين من الإفراج المؤقت عن المتهم فويسلاف شيشيلي، زعيم حزب سياسي معارض، في ظل ظروف غير مسبقة تجبره على البقاء في صربيا. وتم توجيه أوامر إلى الوكالات الحكومية تقضي بعدم مراقبة تصرفاته وسلوكه السياسي، وفور الإفراج عن السيد شيشيلي بدأ يقيم صعوبات أمام الحكومة، ولا سيما بشأن علاقات البلد الثنائية مع جيرانه. ويشير توقيت القبض على معاونيه القريبين منه إلى عدم مراعاة الحقائق الاجتماعية والسياسية في صربيا.

وفي هذا السياق، وبغية أن تتعامل حكومتني بإخلاص مع طلب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فهي أجرت التحليل الأممي اللازم، وقررت أنه لا يمكنها تنفيذ الأوامر في تلك اللحظة الحرجة بسبب المخاطر الأمنية الوطنية. ورأت أن هناك أسباباً خطيرة تبرر تأخير التنفيذ، خاصة لأن التحقيق في هذه القضية استغرق سنوات عديدة. وفي هذه الحالة، ينص القانون المحلي بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية على إمكانية تقديم اعتراض إلى المحكمة الدولية. من ناحية أخرى، قواعد الإجراءات والإثبات للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا تنص على أسباب الوقف الاختياري لتنفيذ أوامر المحكمة. لذلك، بينما يمكن لمجلس الأمن أن يؤجل العمل بإجراءات المحكمة الجنائية الدولية

الدولية بأفضل طريقة، بغية تمكينها من إنجاز مهمتها. ويجب ألا نشعر بالاحباط في جهودنا الرامية إلى تحقيق المصالحة والتعاون، ويشمل ذلك محاكمة المسؤولين عن الجرائم في المحاكم المحلية. ولن يغيب الضحايا عن بالنا، ويجب عدم السماح بتكرار هذه الجرائم.

وبدلاً من الخاتمة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جميع المسؤولين والموظفين المجدّين في المحكمة الدولية وآلية تصريف الأعمال المتبقية على الجهود الدؤوبة التي يواصلون بذلها بالرغم من كل ما يواجهونه من تحديات. فتعاوي الشخصي مع الكثيرين منهم في السنوات الخمس عشرة الماضية شكل أسمى امتياز مهني لي. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى مجلس الأمن على رصده المتواصل لهذه المسألة الدولية الهامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل كرواتيا.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أرحب بحضور رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضيين أجيوس وميرون، وكذلك بحضور المدعي العام المحترم براميرتز. ونحن نشكرهم على إحاطتهم الإعلامية وتقاريرهم اليوم، ونثني على مواصلتهم بذل الجهود من أجل كفالة المساءلة عن الجرائم الدولية التي سيظلون يحظون بدعم كرواتيا التام بشأنها.

وترحب كرواتيا بإصدار أحكام الاستئناف في قضيتي ستانيشيتش وسيما توفيتش، وقضية رادوفان كارادجيتش. إن إدانة كارادجيتش المحقة، بما في ذلك إدانته بشأن الإبادة الجماعية في سربرينيتسا، يجب أن تشكل للأجيال المقبلة مثالا صارخا على العواقب المدمرة للإبادة الجماعية والسياسة التوسعية. ومع مراعاة حقيقة أن كاراديتش نفسه شارك في أربعة أعمال جنائية مشتركة، وأنه خلال معظم الفترة قيد النظر كان رئيسا لجمهورية صربسكا، فضلا عن كونه القائد

بيد أن حكومي تدرك تمام الإدراك ضرورة احترام قرارات المحكمة الدولية وأوامرها. لهذا السبب، قررت مواصلة الدعوى المحلية التي تقضي باعتقال المتهمين الثلاثة ونقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقامت وزارة العدل بإحالة ملف القضية إلى المحكمة المحلية لاتخاذ مزيد من الإجراءات، عملاً بالقانون المتعلق بالتعاون مع المحكمة الدولية. ومع ذلك، ففي ١٨ أيار/مايو، وللمرة الأولى في تاريخ تعاون صربيا، قررت المحكمة العليا في بلغراد أن الشروط القانونية لتنفيذ أوامر المحكمة غير مستوفاة في هذه القضية، لأن القانون المتعلق بالتعاون ينص على أن مجرد الاتهام بارتكاب الجرائم القانونية الأساسية، أي الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب؛ والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، يوفر الأساس القانوني لتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الدولية، خلافا للاتهام بانتهاك حرمة المحكمة.

ولعل مزيدا من الضوء سيسلط على تعليل المحكمة العليا في بلغراد عند مقارنته بالتفسير المقدم إلى المحكمة الدولية من سفارة فرنسا في لاهاي في مذكرتها الشفوية رقم ١١٠٨ المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ التي يرد فيها: "ليس لدى فرنسا أساس قضائي من شأنه أن يسمح لها بالعمل على اعتقال السيدة فلورانس هارتمان ونقلها إلى المحكمة الدولية." بيد أن الفارق يكمن في العواقب: فخلافا لقضية صربيا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لم يقدم الرئيس ميرون إلى مجلس الأمن تقريراً عن فشل حكومة ما في التعاون مع المحكمة الدولية من أجل إلقاء القبض على مواطنيها. فهل أن مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء يفترض تفاوتاً في التعامل من جانب المحكمة الدولية؟

ومع ذلك، إن قرار المحكمة الصربية لا يثني صربيا بأي حال من الأحوال عن عزمها على مواصلة التعاون مع المحكمة

فوكوفار وأعدم، إلى جانب ٢٥٩ شخصا آخر من المدنيين والسجناء. وفي ذلك الوقت، كانت تلك أكبر مذبح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وتم استخراج جثة إيغور كاتشيتش من مقبرة جماعية في عام ١٩٩٦. وكان لا يزال في جعبته مجسم لدولفين صغير كان قد نحت في أحد الملاجئ خلال حصار مدينته الذي امتد لثلاثة أشهر، وكذلك بعض لعب السيارات. لقد فقدت حياته للأبد، ولكننا نأمل أن تتحقق العدالة على الأقل. ولذلك، يؤسفنا أسفا عميقا أن ندرك اليوم أن غوران هادزيتش، شأنها في ذلك شأن مسؤوله الأعلى سلوبودان ميلوسيفيتش، لن يحاسب أبدا على شباب إيغور المسلوب وأرواح الكثيرين الآخرين الذين قضوا.

ونحن نشعر بخيبة أمل عميقة، وبالاستياء وبقلق إزاء حكم المحكمة الابتدائية في قضية شيشيلي. وفي هذا الصدد، كتبت رئيسة كرواتيا، السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، إلى هذه الهيئة لتستعري انتباهها إلى الحكم وعواقبه. ويبدو أن الحكم الصادر بأغلبية بعد أسبوع من القرار المتعلق بكاراديتش، يتجاهل تماما الاستنتاجات الوقائية والقانونية التي توصلت إليها في وقت سابق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن نتفق مع تقييم الادعاء بأن الدائرة الابتدائية قد أخطأت قانونا وفي الواقع، ونتوقع أن محاكمة الاستئناف ستحقق العدالة التي طال انتظارها لضحايا شيشيلي. وفي هذه المرحلة، أود أن أقتبس الرأي المخالف الذي أبدته القاضية لاتانزي التي ذكرت أنه عند قراءة الحكم شعرت بأنها

”قد رجع بها الزمان إلى حقبة من التاريخ البشري، منذ قرون، عندما قال أحدهم [...] إنه في أوقات الحرب يختر القانون صامتا“.

واليوم، فإننا لا نستطيع أن نسمح للقانون أن ينهار صامتا في أوقات الحرب وما بعدها.

الأعلى لقواتها المسلحة، فإن الحكم الصادر بحقه لا يتناسب تماما مع الخطورة البالغة للجرائم المرتكبة، ولا تتناسب مع بعض الأحكام الصادرة بحق رؤوسه والمشاركين معه في ارتكاب تلك الجرائم تحت قيادته المباشرة. وبالتالي، نأمل من دائرة الاستئناف أن تعيد النظر بعناية في جميع العناصر الوقائية والقانونية المتعلقة بالجرائم المنسوبة إلى رادوفان كاراديتش، وأن تجري التقييم المناسب لكامل المسؤولية التي يتحملها.

ولقد كررنا التأكيد في مناسبات عديدة داخل هذه القاعة على أهمية إنجاز المحاكمات المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي هذا السياق، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات في قضية غوران هادزيتش. إن هادزيتش متهم بارتكاب ١٤ جريمة ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، بغرض الإبعاد القسري الدائم لكرواتييين وآخرين من غير الصرب في كرواتيا، من جزء كبير من كرواتيا كان من المتوخى أن يصبح جزءا من صربيا الكبرى. وعلى الرغم من أنه أعلن في البداية أنه مؤهل لمحاكمته، مع توقع أن يصدر الحكم في خريف هذا العام، فقد أجلت محاكمة هادزيتش، ثم علقت في عام ٢٠١٥. وقبل أكثر من عام، أفرج عنه مؤقتا بسبب حالته الصحية. وبغض النظر عن محاولات الادعاء والاستئنافات لمواصلة إجراءات المحاكمة، فإن سير الدعوى مؤجل الآن لأجل غير مسمى. وقد علمنا اليوم تحديدا أن المحاكمة على طور الإلغاء. ومن الصعب أن نفهم منطق الدوائر الابتدائية في هذه القضية بعد إدراك أنه خلال الإفراج المؤقت عن هادزيتش قد وجد متسعا من الوقت، وكان يبدو أن يتمتع بالأهلية بما فيه الكفاية، للتخطيط لزيارة ثانية، التي أوردت وسائط الإعلام أخبارا عنها مرات عديدة.

وكان إيغور كاتشيتش لم يتجاوز الـ ١٦ عاما عندما اقتيد، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، من مستشفى

للتعاون مع جيرانها ومساعدتهم في التغلب على العقوبات المتبقية في مواجهة الماضي باعتبار ذلك شرطا مسبقا لإحلال السلام الدائم والمصالحة الحقيقية.

وسأكرر ما قلت في مناسبات سابقة في سياق الإجراءات المطولة بالإعراب عن أملنا أن تتمكن المحكمة، في قضية برليتش وآخرين، من إيجاد سبل عدم إطالة هذه القضية المعقدة، مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية الإنجاز المستهدفة.

إن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، بإسهامهما في القانون الجنائي الدولي، وإن كانتا مؤسستين مؤقتتين، لا شك أنهما سخلفان تركة دائمة. إن عملهما لم ينته بعد حيث إن الآلاف من الضحايا وأحباءهم ما زالوا في انتظار العدالة الواجب تحقيقها والحقائق التاريخية التي يجب التوصل إليها. ومن جانبنا، سنواصل تقديم دعمنا ومساعدتنا إليهما في إنجاز عملهما.

وأخيرا، كوني أني لن أعلق بأي شكل من الأشكال على التعليقات التي أدلت بها صربيا اليوم لا يعني بأي حال أن كرواتيا تتفق مع تلك التعليقات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكازينو فيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نشكر قيادة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على تقريريهما المعنيين، وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين المقدمتين اليوم بشأن التقدم المحرز في الإجراءات القانونية، وتنفيذ استراتيجية الإنجاز ونقل المهام من المحكمة إلى الآلية. كما نخطط علما بالتقرير (S/2016/441) من مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبالملاحظات والتوصيات الواردة فيه.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار إخفاق صربيا في التعاون الكامل مع المحكمة وتنفيذ أوامر التوقيف الصادرة عن المحكمة بحق المتهمين الصرب الثلاثة. ونحن نناشد مرة أخرى جارتنا الامتثال لطلبات المحكمة دون مزيد من التأخير، ونذكرها بأن التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافية السابقة هو التزام دولي وظرف سياسي أساسي - كجزء من المعايير السياسية لبلدان عملية الاستقرار والانتساب - وظرف قانوني - كجزء من اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين صربيا والاتحاد الأوروبي - طيلة عملية انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي.

كما أن كرواتيا تتشاطر الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها مكتب المدعي العام للمحكمة إزاء مشاركة مجرمي الحرب المدانين في الحملات الانتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث ظهر أشخاص مدانون في مناسبات جرت في حملات لأحزاب سياسية صربية أو التلفزيون العام. ومؤخرا، في ٩ أيار/مايو، حل فيسيلين سليفانكانين، مجرم الحرب المدان في مجزرة مستشفى فوكوفار، ضيفا على العرض العسكري الرسمي للاحتفاء بالقوات المسلحة الصربية، ومن المفارقات، بتحرير أوروبا. إنها لمحنة رهيبة أن يكون سليفانكانين على وجه التحديد هو الذي أختار في عام ١٩٩١، إيجور كاتشيتش، الصبي مع الدلفين الصغير، وفصله عن والدته وأرسله إلى القتل المروع مع مئات الآخرين.

لا مكان لمجرمي الحرب المدانين على منصات الاحتفالات أو في الحياة العامة. إنهم ينتمون إلى هوامش المجتمع والحضارة كمثل على السياسات الفاشلة التي أدت إلى الفظائع التي لا توصف، وتذكير أبدي بتلك السياسات. وعلمنا أن نمنع شياطين الماضي وأيديولوجيتهم السامة من أن تشكل حاضرا ومستقبلا. ولن يسامحنا لا التاريخ ولا الأجيال القادمة إن فشلنا في القيام بذلك. وكرواتيا تقف على أهبة الاستعداد

وقد ساعدت استراتيجيتنا الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب على تحسين الاتساق في الممارسات القضائية في جميع أنحاء البلد وعلى جميع المستويات، وبالتالي، كفالة حماية الضحايا والشهود وتقديم الدعم إليهم.

ويكتسي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، بصرف النظر عن الأصل القومي أو الديني للجنة والضحايا، أهمية حاسمة بالنسبة لدولة متعددة القوميات وتتسم بالتعقيد. وقد ازدادت كفاءة المحاكمات في قضايا جرائم الحرب على جميع المستويات بصورة مطردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما جاء في تقييمات المدعي العام. وأحرز مزيد من التقدم من جانب مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك في البت في قضايا الفئة الثانية المتبقية، فضلا عن إصدار لوائح اتهام هامة في قضايا أخرى. مع ذلك، واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير هناك ٣٣٥ قضية قيد النظر في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك.

وأدى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب أيضا دورا هاما في تحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع في البوسنة والهرسك. ونرحب بدعم الاتحاد الأوروبي في تنفيذ الاستراتيجية، ودعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة فيما يتصل بأنشطة حماية الشهود وتقديم المساعدة والدعم المناسبين إلى الضحايا. وفي أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك استراتيجية لإصلاح قطاع العدالة للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨. وستسهم الاستراتيجية هذه في المدى الطويل في تعزيز سيادة القانون وتوطيد النظام القضائي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين استقلال القضاء وكفاءته.

ومثلما لاحظ المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة أن التعاون الإقليمي قد أحرز تقدما كبيرا على مدى العقد الماضي بفضل الجهود المتفانية للمسؤولين القضائيين، غير أن

تمثل الإنجازات التي حققتها المحكمتان الجنائيتان الدوليتان إسهاما قيما في تطوير القانون الجنائي الدولي والعدالة في العقدين الماضيين. وهما تقفان في طليعة الكفاح ضد الإفلات من العقاب، ومحاكمة كثير من المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الإنسانية، وتؤديان دورا حاسما في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني. وإرثهما أمر مهم لمستقبل العدالة الجنائية الدولية.

ومع تولي الآلية جميع المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير، وتوحي تاريخ متوقع لإغلاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الآن في عام ٢٠١٧، فإننا ندرك أن العمل الهام الذي تضطلع به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تستكمل بعد. ونشجع المحكمة على إنجاز عملها بسرعة بحلول الموعد المحدد. ونعترف بجهود القضاة في تحديد مزيد من التدابير لتعجيل بالقضايا المتعلقة، فضلا عن الجهود العامة الرامية إلى كفالة الانتقال السلس للمهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

وتكرس البوسنة والهرسك جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب. إن التزامنا الكامل والثابت بالتعاون مع المحكمة على مر السنين يجسد ذلك التفاني وسنواصل ذلك مع الآلية. ويسرنا أن نرى أن الآلية تتولى القيادة الكاملة للعمليات المحددة لها. ونحن على ثقة بأنها ستواصل القيام بعملها على نحو فعال. إن مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي شرط أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار الطويل الأجل في البلد والمنطقة.

ولا يعني إنجاز ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة نهاية مكافحة الإفلات من العقاب في بلدي، بل سنظل ملتزمين بتعزيز النظم القضائية الوطنية على جميع المستويات لأجل محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الفظيعة.

هناك ضرورة لإبداء المزيد من الإرادة السياسية وتقديم الدعم الآن لجعل المساءلة مسألة إقليمية وإيجاد الحلول للتحديات الراهنة. وما تزال البوسنة والهرسك ملتزمة بتعزيز التعاون الإقليمي ليصبح أكثر قوة وتنسيقاً، إلى جانب مواصلة عمل المحكمة وحفظ إرثها على أفضل نحو ممكن. وتكمن القوة الحقيقية للمصالحة في صميم جهودنا المشتركة لتحقيق العدالة للعديد من الضحايا في منطقتنا .

رُفعت الجلسة الساعة ١٣|٠٠.

وسيكون الإنجاز الناجح لولايتي المحكمتين بمثابة نهاية فصل تاريخي هام، نظراً لأنه سيحدث تغييراً في مشهد العدالة الجنائية الدولية إلى الأبد. غير أن عملنا في مكافحة الإفلات من العقاب لن يتوقف عند ذلك الحد، ويجب علينا أن نؤكد